جامعة العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة :

رحمة طق

إشراف الأستاذة:

إيناس شيباني

لجنة المناقشة:

الأسم واللقب	الرتبة	الصفة
التهامي مباركي	أستاذ مساعد: أ	رئيسا
إيناس شيباني	أستاذ مساعد: أ	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد: أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبة :

رحمة طق

إشراف الأستاذة:

إيناس شيباني

لجنة المناقشة:

الأسم واللقب	الرتبة	الصفة
التهامي مباركي	أستاذ مساعد: أ	رئيسا
إيناس شيباني	أستاذ مساعد: أ	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد: أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

((نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مّن نّشَآءُ وَفَوْقَ كُلّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))

صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية (76)

شكر وتقدير

✍ أشكر الله عز وجل الذي أعانني على إنجاز هذه المذكرة .

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذتي الفاضلة " **شيباني إيناس**"

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة وشجعتني في كل مرة على السير قدما لاستكمال فصول هذه المذكرة، وقد إستفدت من توجيهاتها البناءة ونصائحها المفيدة ومساعدتها المتواصلة لبلوغ الأهداف المرجوة .

شكرا أستاذتي

✍ أشكر أعضاء لجنة المناقشة.

✍ أشكر كل من قدم لي يد العون على إتمام هذه الدراسة .

✍ أشكر كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: النقاشات النظرية في الدراسات الأمنية

المطلب الأول: التصورات التقليدية

المطلب الثاني: التصورات الحديثة

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية

المطلب الأول: المقاربات العقلانية

المطلب الثاني: المقترب البنائي

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المبحث الأول: المحددات الموضوعية للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: المحددات السيكولوجية لرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الأول: دراسة سيكولوجية لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الثاني: مساعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صناعة القرار الخارجي

الفصل الثالث: البعد الأمني في العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: الساحل الإفريقي: مقاربة جيو – أمنية

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: آليات السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي

الخاتمة

مقدمة

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تحولات هامة واقعيا ونظريا، ساهمت في بلورة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد هذه الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية وحسب، وإنما امتدت لتشمل دراسة فواعل من غير الدول، كنتيجة لحجم التأثير في ظواهر وقضايا العلاقات الدولية.

من بين المفاهيم التي طرأت عليها تحولات، نجد مفهوم الأمن، إذ بلور المنظرين أطر نظرية ومفاهيم أمنية جديدة، خاصة بعد بروز ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية التي تتميز بامتدادها عبر القارات وسرعة انتشارها وصعوبة التحكم في أطرافها أوفواعلها ، ذلك أنه يتطلب من الإمكانيات البشرية المتخصصة والتكنولوجية المتطورة ما لا يمكن لكل دولة الحصول عليه ، وفي هذا السياق تبرز القضايا الأمنية كموضوع أساسي تتضمنه السياسة الخارجية للدول التي تسعى للحفاظ على أمنها وإستقرارها.

فللسياسة الخارجية تطورت عبر العديد من المقاربات من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضايا الأمن، إلى علم متعدد الأبعاد ، حيث حدث هذا التطور مع تعدد القضايا وتزايدها فالقضايا الأمنية لم تعد ترتبط بالجانب العسكري فقط بل إمتدت لتشمل قضايا أخرى ، مما زاد من تعقيد دراسة السياسة الخارجية للدول.

والمتتبع للمسار العام للسياسة الخارجية الجزائرية يجد أن القضايا الأمنية جزء لا يتجزأ منها، فمنذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من التحركات الدبلوماسية من ناحية الحضور الخارجي القوي في المحافل الدولية، والذي مكن الجزائر من استعادة مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية والإقليمية، بالإعتماد على جملة من العوامل والمبادئ التي تعتبر منطلقا هاما في تفسير السياسة الخارجية الجزائرية.

وساهمت بذلك في البحث عن حلول فعلية للتهديدات الأمنية كالإرهاب الذي تسعى الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية دولية شاملة حول مكافحته، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات، الهجرة غير الشرعية خاصة وأن الجزائر تعتبر منطقة عبور من إفريقيا إلى أوربا، هذه التهديدات أثرت على أمن واستقرار الجزائر التي

تشترك مع دول حدودية تعاني من فشل وضعف رقابي، نزاعات داخلية وتدخل أجنبي، ما أثر على حدودها الصحراوية التي تتميز بمساحة شاسعة ، ما تطلب مجهودات واسعة لمواجهة مثل هذه التهديدات لأنها تثير مجموعة من الإشكاليات ذات البعد الداخلي والإقليمي، وتمس بالبناء العقائدي والإيديولوجي للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه يفرض عليها محاولة مواجهة هذه التحديات، وبشكل خاص التهديدات الأمنية الآتية من الجوار الساحلي ، مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراسة الموضوع فيمايلي:

- التعرف على واقع السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تعاملها مع التهديدات الأمنية.

- إبراز دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مواجهة التهديدات الأمنية من خلال السياسة الخارجية.

- **إشكالية الدراسة:** ومن خلال ما تقدم تحاول الدراسة توضيح الإهتمامات الأمنية للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال طرح الإشكالية التالية:

- **كيف ساهمت التهديدات الأمنية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؟**

يمكن صياغة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1- ما هو الطرح النظري للأمن والسياسة الخارجية ؟

2- ما هي العوامل والمبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية؟

3- ما هي القضايا الأمنية التي لعبت فيها السياسة الخارجية الجزائرية دورا متميزا في منطقة الساحل الإفريقي؟

- **فرضيات الدراسة:** على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيتين كما يلي:

- تعتبر الأولويات الأمنية محددا أساسيا للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

- ساهمت محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في توجيهها وتفعيلها.

- **أسباب اختيار الموضوع:** يرجع إختيار موضوع الدراسة إلى سببين أحدهما ذاتي والأخر موضوعي.

1 – الذاتي: تكوين مرجعية فكرية عن السياسة الخارجية الجزائرية.

2– الموضوعي: إثراء المكتبة الجامعية بمعطى علمي واقعي عن البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

- **المقاربة المنهجية:**

من أجل ضبط عناصر الخطة تم الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية مثل: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، لكون هذه المناهج تساعد على التحليل والتفسير العلمي للموضوع بشكل منظم .

- **المنهج الوصفي:** باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أومشكلة معينة... الخ، وعليه فإن المنهج الوصفي يعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة.

- **منهج دراسة الحالة:** وذلك لدراسة نموذج أوحالة معينة من أجل جمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ويقوم الباحث بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها ثم التوصل إلى نتائج واضحة بشأنها، وقد تم دراسة واقع السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

- **الدراسات السابقة والمواضيع المشابهة:**

تم الإعتماد على مصادر علمية متنوعة قصد الإحاطة بالجوانب النظرية والعلمية ذات الصلة بالدراسة، وعليه فإنه قد تم الاستعانة بالعديد من المصادر العلمية على اختلاف أنواعها (كتب، رسائل علمية غير منشورة، ندوات، جرائد ومجلات علمية وغيرها...) من بينها:

- كتاب محمد السيد سليم بعنوان " **تحليل السياسة الخارجية** "، وهو الكتاب الذي تطرق فيه إلى التأصيل النظري للسياسة الخارجية ، وقد جاءت هذه الدراسة التحليلية لمحاولة فهم بعض المتغيرات في السياسة

الخارجية للدول، وهذه الدراسة ساعدت الباحث على إستخلاص أهم المتغيرات المتحكمة والمحددة للسياسة الخارجية للدول.

– دراسة العايب سليم بعنوان "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**" حيث تطرق فيها إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية على مستوى القارة الإفريقية، وعالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية المؤثرة والموجهة لصناع القرار في الدولة، وكذا السمات والمبادئ والجانب الكرونولوجي لتطور الدبلوماسية الجزائرية، بإضافة إلى النشاط القاري لها في دعم حركات التحرر ، وشملت الدراسة أيضا دبلوماسية القمة التي أصبحت تتميز بها الدبلوماسية الجزائرية من خلال دورها في تأسيس ودعم مبادرة النيباد وإنجاز مجلس السلم والأمن الإفريقي ، ومنظورها في مواجهة مشكلة الإرهاب ودعم قضية الصحراء الغربية.

– **تبرير خطة البحث:**

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وإختبار مدى صحة الفرضيات قمنا بإعتماد خطة تتكون من ثلاثة فصول، تم التطرق من خلال الفصل الأول إلى أهم المفاهيم والنقاشات حول مفهومي الأمن والسياسة الخارجية، في حين تضمن الفصل الثاني العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية سواء تعلق الأمر بالعوامل الداخلية، الخارجية والسيكولوجية ، أما الفصل الثالث تضمن البعد الأمني في العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي ، من خلال معرفة أهم التهديدات الأمنية في هذه المنطقة وآليات السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة هذه التهديدات.

– **الصعوبات:**

1– التناقض الموجود في المراجع والأدبيات والمنشورات والوثائق ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع خصوصا فيما يتعلق بالبعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية.

2– صعوبة التجرد من الذاتية خصوصا وأن الموضوع يرتبط بالجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يعتبر التحديد العلمي للمفاهيم وعرض النقاشات النظرية المختلفة ، خطوة أولى لتسهيل الطريق أمام الباحث لدارسة وفهم الموضوع لذا كان من الضروري التعرض إلى تحديد أهم النقاشات النظرية التي ساهمت في إعطاء معطى علمي حول كل من السياسة الخارجية والأمن بإعتبار الدراسة تركز على البعد الأمني.

المبحث الأول: النقاشات النظرية في الدراسات الأمنية

عرف مفهوم الأمن العديد من التعاريف إختلفت باختلاف المفكرين والبيئة والظروف فحسب "هنري كسنجر" Henri Kissinger الأمن هو" **تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء** "[1]، وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: " **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** "[2]، فالأمن هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.[3]

المطلب الأول: التصورات التقليدية

الفرع الأول: الأمن من المنظور الواقعي

يعتبر الواقعيون سباقون في محاولة بناء نظرية علمية للدراسات الأمنية، حيث تعتبر مسألة تحديد فرضيات النموذج الواقعي أكثر من مجرد إستقراء للأفكار الأساسية بل فوق ذلك فهو يتطلب تحليل شامل للأدبيات المدرجة تحت عنوان الواقعية.

تطور مفهوم الأمن عبر إتجاهات التيار الواقعي على يد العديد من المنظرين بدءا من "توسيديدس" Thucydides إلى "ميكيافلي" Machiavelli إلى "هاس مورغنتو" Hans Morgantha إلى "كينت والتز" Kenneth Waltz وصولا إلى "سبيكمان" Spykman و"ريمون ارون" Raymond Aron.[4]

---

[1]– وهيبة نباتي، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة تيز وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص. 21.

[2]– **سورة قريش**، الآية (04).

[3]– حسن درويش عبد الحميد، **الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة** (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999)، ص. 25.

[4] - Jean Jacques Roche , **theories de la sécurité** (Paris: Montchrestien editions, 2002), P 10.

الواقعيون في تحليلهم للأمن انطلقوا من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فالواقعية تقوم على فرضية أن الأمن هو تصور للدولة يقتضي لتحقيقه استخدام كل الوسائل المتاحة، وهذا ما يجعل مسألة توفير وضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات الدول، فالواقعية تركز على أمن الدولة فقط دون غيرها من الفواعل الأخرى، فالتصور الرئيسي للأمن عند الواقعية يتجسد في الأمن العسكري الدولاتي، والحفاظ على البقاء وتحقيق المصالح وتعظيمها وارتبطت بذلك فكرة الأمن بسياسة الردع والدفاع العسكري لأن مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية، وهو ما قاد الدول إلى التركيز على إنشاء المؤسسات الأمنية المتخصصة بالتجسس وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستمرة، [1] فالتهديدات واضحة وغير غامضة ويمكن إدراكها، فالتهديدات التي تواجهها الدولة تأتيها من طرف دول أخرى ومواجهتها بأدوات عسكرية، فحسب ريمون ارون طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين الدول الحق العادل والشرعي لاستعمال القوة،[2] فلا يمكن الجزم بالقول بأن الأمن هو حالة، فهو حاجة مستمرة، لأن الطبيعة التنافسية للدول تجعل الدولة تقارن دوما بين قوتها وقوة المنافس لها، وهذا ما يجعل الدولة ترفع من إمكانياتها العسكرية.

تعتبر المعضلة الأمنية نقطة بداية التحليل الواقعي للأمن وقد ظهر مصطلح المعضلة الأمنية لأول مرة سنة 1950 على يد البريطاني "هيربرت بترفيلد" Herbert Butterfield والأمريكي "جون هيرز " John Herz والذي يرى أن المعضلة الأمنية هي نتاج لفئة الفوضوية للدول حيث تشجع البيئة الفوضوية على زيادة مستويات إنعدام الثقة مما يؤدي بدوره إلى إعادة إنتاج وتعزيز هذه الفوضوية ، فمنذ عام 1950 قام العديد من المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية ومن أشهرهم "روبرت جرفيس" Robert Jervis ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة الأمنية الميزة الأساسية للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية. [3]

---

[1]– خالد بشكيط، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص. 13.

[2] - Jean Jacques Roches,**Théories des rolations internationales** (Paris: Montchrestien editions, 2004), P. 23.

[3]– يسين طرشي، توفيق حكيمي، " المعضلة الأمنية الدولية "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.startimes.com/?t=21240967 (13/02/2015 , 18:03)

في ظل النيوكلاسيكية ظهر تيارين واقعيين هما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، ويعتبر كل من "كينت والتز" و"فان ايفيرا" Van Avira و"جاك سنايدر" Jack Snyder من أهم رواد التوجه الدفاعي، في حين يمثل التوجه الهجومي كل من فريد زكريا و"ميرشايمر" Mearsheimer وإتفق التوجهان على أن قضية الأمن تشكل الدافع الأول لدى جميع الدول إلا أنهما اختلفا حول كيفية تحقق الأمن.[1]

فالوقعيون الدفاعيون يرون أن الدول تسعى لزيادة الأمن النسبي بدلا من القوة النسبية وحسب هذه الرؤية الأمن وفير والدول غالبا ما يمكنها تحقيقه، ولا يتردد "كينت والتز" في التأكيد على أن الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للدول، وأن ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار إلا إذا ضمنت بقاءها،[2] أما الواقعيون الهجوميون فيرون أن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها، وإنما فقط من أجل الدفاع عن أمنها وإقليمها وذلك بالتقليص من مخاطر المأزق الأمني، حيث تطرق ميرشايمر لمفهوم **المأزق الأمني** * والذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، الذي يعني إجراءات الدولة المتخذة لزيادة أمنها، والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بالضرورة إلى التهديد ببقاء الدول الأخرى ،[3] فحسب الواقعية الهجومية فوضوية النظام الدولي تخلق ندرة الأمن حيث يعتبرون أن الأمن سلعة نادرة.

الفرع الثاني: الأمن من المنظور الليبرالي:

تعتبر النظرية الليبرالية أحد أقدم مدارس العلاقات الدولية في الواقع فهي تعتبر أكثر من برنامج بحثي علمي، تستمد أصولها من تيارات الفكر السياسي المختلفة التي يمكن إرجاعها إلى اليونان قديما، وتقوم على ثلاثة إفتراضات أساسية:

---

[1]– محمد نجيب السعد، " الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث سبتمبر... سعي دائم لبناء أمبراطورية جديدة "، أنظر على الرابط التالي:

file:///C:/Users/SARL%20TINTEL/Desktop/Nouveau%20dossier/Alwatan.htm (15/02/2015 , 21:17)

[2]– حسام حمزة، " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/ 2011)، ص. 29.

* المأزق الأمني: يعني أي سلوك تقوم به الدولة كزيادة قوتها العسكرية قد يفسر بأنه تهديد لأمن دول أخرى.

[3]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص. 57.

– الدولة ليست فاعل وحدوي.

– تقر بفوضوية النظام الدولي وتدفع إلى بناء التعاون.

– الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسع.

الليبرالية كلمة ذات أصل إثني تعني الإنسان الحر، تعود إلى "جون لوك" John Locke حول حريات الأفراد، "إيمانوال كانط" Emmanwal Kant حول السلام الدائم وقد وضع أسس هذا التصور عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى.[1]

فالليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية يتمثل في الأمن الجماعي، ووفق "غولدستون" goldstein الأمن الجماعي يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يظم أغلب، الفاعلين الأساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر".

ويتم تحقيق الأمن الجماعي عن طريق ثلاث شروط هي: [2]

– تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغير الوضع الراهن.

– توسيع نظرة الدول للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعة الدولية.

– تغلب الدول على خوفها وحلول الثقة محل الشك الموجود.

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلا أن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما، وقد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسألة، والتي تصاعدت حدتها مع **نظرية السلام الديمقراطي***، فضلا عن نظام العصور الوسطى الجديد الذي أبرزته سياسات ما بعد الحرب الباردة، لكن

---

[1]– أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص ص. 272، 273.

[2] – خالد بشكيط ، **المرجع السابق**، ص. 15.

* نظرية السلام الديمقراطي تعتبر امتداد لفكرة السلام الدائم من حيث أن: الدولة الديمقراطية لا تدخل في الحرب مع دولة ديمقراطية، فالليبراليون نجدهم ينظرون بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول عن طريق انسجام القيم الديمقراطية والمصالح .

ومهما اختلفت التسميات إلا أن هذه التصورات تشترك في نقطة واحدة وهي أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض. [1]

ارتبط متغير الأمن في النظرية الليبرالية بالأفكار التالية:

- دمج الأمن الدولي بأمن المحلي.
- إعادة الاعتبار للنتائج الأمنية الغير عسكرية وخاصة الاقتصادية.
- السعي للتحقيق الأمن من خلال التعاون.
- انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي.

النظرية الليبرالية وإن تعددت تنويعاتها فقد ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون والاستقرار وعلى عكس الواقعيون الذين ركزوا على الجانب العسكري لمفهوم الأمن، حيث أشار كل من " روبرت كيوهان " R. Keohane و"ناي" Nye سنة 1977 إلى أن الواقعية الجديدة فشلت في رصد تعقيدات السلوك الدولي من جراء تجاهل المؤسسات والعمليات والقواعد والمعايير التي توفر قدرا من الحكم في بيئة فوضوية، خاصة في ظل توسع أجندة العلاقات الدولية في القرن العشرين، لا سيما في المجالات غير العسكرية المتعلقة بالثروة ،[2] فالمؤسسات حسب هذا الطرح تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن حيث عمد أنصار التيار الليبرالي إلى تعريفه من منطلقات أوسع مؤكدين على أهمية القضايا الاقتصادية والبيئية، كما أكد منظروا الليبرالية البنيوية على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، حيث اتفق الليبراليون الجدد مع الواقعيون في اعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، لكن ليس الوحيد، فإلى جانبها نجد المنظمات والمؤسسات الدولية.[3]

---

[1]– تاكايوكي ياماامور، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية " تر: عادل زقاغ، أنظر على الرابط التالي:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.html (02/03/2015 , 19:57)

[2]– لبنى جصاص، " المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=320931 (02/03/2015 , 20:16)

[3]– اليامين بن سعدون، "**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب البارد دراسة حالة مجموعة 5 + 5**"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/ 2012)، ص. 23.

المطلب الثاني: التصورات الحديثة

تعتبر كل من النظرية البنائية والنظرية النقدية ومدرسة كوبنهاغن وكذا مقاربة ما بعد الحداثة من أهم المقاربات التي تقترح تصورا موسعا لمفهوم الأمن.

الفرع الأول: الأمن حسب النظرية البنائية

كان "نيكولاس أوناف" Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه: "عالم من صنعنا" حيث ركز على انتقاد أفكار وفرضيات الواقعية، فالبنائية برزت كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا.

و يصفها بعض الدارسين بالجسر الرابط بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية، [1] ويوجد هناك أكثر من اتجاه داخل هذه النظرية ويعتبر العامل الابستومولوجي هوالمؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة، وهنا قد نجد البنائيين الوضعيين أوكما يسمون "البنائيون الحداثيون" أمثال "الكسندر وندت" Alexandr Wendt و"البنائيين النيوكلاسيين"، أمثال "نيكولاس أوناف" ومعظم هؤلاء يميلون إلى تبني ابستومولوجية وضعية، أما "البنائيون بعد الحداثيون" أو"بعد-البنيويون"، فهم يتبنون ابستومولوجية بعد وضعية.[2]

يرى الكثير من المنظرين أن إخفاق النظرية الواقعية والليبرالية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة دفع إلى بروز المقاربة البنائية والتي تشدد على البعد الاجتماعي، ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يدعي بعض الواقعيون، أوضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي كما يقول بعض الدوليين الليبراليين.[3]

---

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص. 310.

[2]- عمار حجار، " السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002)، ص 40.

[3]- غريفيش مارتن و أوكالاهاتن تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (ترجمة: مركز الخليج، 2008)، ص. 108.

تفسيرات البنائية ظهرت مع تحليلات وإسهامات "الكسندر وندت" ضمن دراسته الصادرة عام 1992، الفوضى هي ما تصنعه الدول واعتمادا على تصورات "ألكسندر وندت" فإن البنائية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:[1]

– الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

– هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية.

تحاول البنائية من خلال هذه الافتراضات بناء تصور أكثر اجتماعي، من حيث أن البنائية تركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض كذلك المصلحة فمن وجهة نظرهم، تتمتع كل دولة بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم، والأفكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول بالإضافة إلى هذا يولي البنائيون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، [2] يعتبرون الهوية والمعايير والقواعد عناصر محورية لمقاربة الأمن.

البنائية وإن إعتمدت نفس المسلمة المركزية للواقعية الجديدة (الفوضى) الطبيعة الفوضوية للنظام غير أن الفوضى لا تحتل نفس القيمة التحليلية بنفس الشكل لكل منهما، فالبنائيون يعتبرون أن الفوضى هي أقرب ناتج ة عن ممارسة الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون (حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، ويساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضوية ولكن كذلك المساهمة في تحويلها أوتغيرها ، وبحسب "ألكسندر وندت" ، فإن الفوضى هي: ما صنعته الدول وليست معطى مسبق،[3] وعليه فالأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك وأن صانع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك.

---

[1]– عبد الناصر جندلي، **المرجع السابق**، ص. 311.

[2] – ستفن والت، "العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة" ترجمة: عادل زقاغ و زيدان زياني، أنظر على الرابط التالي: **http//www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html** (07/03/2015 , 19:25)

[3]– خالد معمري،" التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/ 2008)، ص ص. 114 – 121.

يتفق البنائيون على تصور الأمن كبناء اجتماعي، حيث تقول "ريتا توراك" Rita Taureck الأمن "يبنى بشكل اجتماعي وتذاتاني"، كما تعتبر الهوية والمعايير الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية للأمن.[1]

ويمكن تلخيص افتراضات النظرية البنائية حول الأمن في أربعة نقاط رئيسية هي:

- القيم والمعايير الثقافية تحدد قوة الدولة بإضافة إلى القوة الاقتصادية والعسكرية.
- التهديد مرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته.
- يتحقق الأمن والاستقرار إذا تم تغير طريقة تفكير صناع القرار.
- الفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار.

الفرع الثاني: مدرسة كوبنهاغن إطار جديد للتحليل الأمني

بدأت معالم المدرسة بالتبلور مع بداية التعاون بين "باري بوزان" Barry Buzzan و"أول وايفر" Ole weaver كنتيجة لقيام كليهما بمزج التفكير الواقعي مع الابستمولوجية البنائية ، ومع بداية التسعينات ارتفعت الأصوات التي ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق، وإنما إلى الجماعات الاجتماعية مثل الأقليات والمهاجرين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية، فقد أدى ظهور الصراعات العرقية والدينية، إضافة إلى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين في أوربا، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر أمنة إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع.[2]

اقترح بوزان فكرة التوسيع وقدم المحاور الرئيسة التالية والمتمثلة في قطاعات الأمن.

1- القطاع الاقتصادي : يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والإمكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول.

---

[1]- سيد احمد قوجيل،**الدراسات الأمنية النقدية** (الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2014)، ص. 79.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 80 ، 81.

2- القطاع السياسي: يتعلق بمستوى الاستقرار التنظيمي والمؤسساتي للدول.

3- القطاع العسكري: الأمن العسكري يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. [1]

4- القطاع البيئي: الأمن يقوم على وحدتين مرجعيتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية.

5- القطاع المجتمعي: يتمحور الأمن المجتمعي أساسا حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته، ثقافته.. ويعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى الخطر، وما يشار إليه في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة.

كما يرى أول وايفر أنه مع نهاية الحرب الباردة وظهور ظواهر كالعولمة، فإن المجتمع هوالمعني بالتهديد أكثر من الدولة، فقد انشغل الأفراد وارتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة... [2] وعليه فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة.

كما جاءت مدرسة كوبنهاغن بمفهوم الأمننة حيث ظهر أول مرة في أعمال أولي وايفر، تعتبر نظرية الأمننة الأمن كفعل خطابي، فمجرد وسم شئ بأنه مسألة أمنية يعتبر كذلك.[3]

بالنسبة ل " أول وايفر" التوجه نحو تحديد "المشكلة الأمنية" يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي للأمننة وهذا نظرا لكون المشكلة الأمنية هي نفسها موضوع الأمننة، وتحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب أو أصحاب السلطة وهذا من خلال الخطاب.[4]

---

[1] – مريم شوقي، "التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن" ، أنظر على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/m/s.asp?aid=396778&r=75&cid=0&u=&i=0&q (04/03/2015 ,18:16)

[2] – اليامين بن سعدون، **المرجع السابق**، ص ص. 30، 31.

[3] – سليم قسوم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية "، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص. 115.

[4] – فايزة ختو، " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010 "، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007)، ص. 58.

كما نجد أول وايفر يدعوا إلى إستراتيجية نزع الأمننة حيث تخرج القضايا المؤمننة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية وهذا ما أكده أول وايفر بقوله أن "نزع الأمننة سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل"[1].

الفرع الثالث: النظرية النقدية وإعادة التفكير في الأمن

وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال "ماكس هوركهاير" Max Hurkhaar ويقصد بها تلك النظرية التي كان ينطلق منها رواد مدرسة فرانكفورت في انتقادهم للواقعية، فالنظرية النقدية هي تجاوز للنظريات الوضعية التي كانت ترفض التأملية الانعكاسية منهجا في التعامل مع الموضوع المرصود فهي نظرية اجتماعية ماركسية، تولي أهمية كبيرة للذات في تفاعلها مع الموضوع، كما ترتكز على المادية التاريخية، وتعنى بالقيم والأخلاق، [2] وقد تم إدراج النظرية النقدية ضمن حقل الدراسات الأمنية مع بداية ال90 أثمر عن إنتاج ما دعاه "كين بوث" Ken Booth بالدراسات الأمنية النقدية.

الدراسات النقدية في مجال الأمن قائمة على أساس افتراضات على غرار تلك التي تبنى عليها الدراسات الوضعية وتتبنى طروحات ابستمولوجية، انطولوجية ومنهجية مغايرة لسابقتها، فالدولة حسبهم أصبحت تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد والتي حسبهم ليست بالضرورة التهديدات عسكرية، [3] إنتقلت النظرية النقدية من التصور القائم على أمن الدولة إلى التصور القائم على أمن الأفراد والشعوب كوحدات مرجعية للأمن، [4] حيث إهتمت النظرية النقدية بمفهوم الأمن الإنساني معتبرة الفرد هو الوحدة المرجعية للأمن، حيث إعتبرت الأمن الإنساني التجسيد الفعلي لمفهومه هو الإنعتاق لذا فقد جاء كل من "كين بوث" وآخرون بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل ما من شأنه أن يحد من إ رنعتاق الإنسان وحريته، فهو يرى

---

[1] – سليم قسوم، **المرجع السابق**، ص. 117.

[2] – جميل حمداوي،" النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38934 (08/03/2015 , 20:47)

[3] – بلال قريب، " السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/ 2011)، ص. 58 .

[4] - Helene Viau, « LA Théorie Critique, le concept de sécurité en relations internationales» , dans:
http: //www.er.eqam.ca/nobel/cepes/notes/notes8html (08/03/2015 , 23:12)

أن الأمن يعني الإنعتاق "تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، والفقر وغيرها كثير".[1]

الفرع الرابع: ما بعد الحداثة

قدمت منظورها الأمني انطلاقا من نقد الطرح الأمني الواقعي ، أوما عبرت عنه بالخطاب الأمني للواقعية الذي يعكس دلالات سلبية بخصوص اتجاه ومضمون الدراسات الأمنية حيث يمكن الإشارة إلى نقطتين مهمتين في فهم التفسير المابعد حداثي للدراسات الأمنية .

– تصميم الدراسات الأمنية من خلال التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون.

– خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك كبديل للخطاب الأمني الواقعي،[2] ومن بين الأدوات التي يقترحها مفكرو مابعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى الجماعات المعرفية لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول.[3]

ركزت دراسات مابعد الحداثية على التحديات الجديدة كالفقر وكذا مصادر التهديد التي لم تعد تشمل الدول فقط بل إتسعت لتشمل المنظمات الإرهابية، ووفقا للمنظور ما بعد الحداثي فإن الأمن يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها، بل يفترض أن يتم الاهتمام بحماية الفرد والمجموعات وتعزيز رفاههم.[4]

اهتم أنصار مابعد الحداثة بمفهوم الخطاب داعين إلى ضرورة تبني خطاب اجتماعي يؤكد على السلم.

أما **النظرية النسوية** فقد رأت في النوع أداة لفهم كيفية أن بعض المعايير الأنثوية والذكورية تؤثر في تصور ماهية الأمن.[5]

من خلال ما تقدم يمكن إجمال الفوارق بين مختلف النقاشات الأمنية في الملحق رقم:01

---

[1] – عادل عامر، " العلاقة بين الأمن القومي والنظام الدولي الجديد "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.safsaf.org/word/2013/des/50.htm (10/03/2015 , 18:17)

[2] – عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة** (دمشق: دار الفكر، ط.1، 2003)، ص ص. 86، 87.

[3] – خالد معمري، **المرجع السابق**، ص. 114.

[4] – سليم قسوم، **المرجع السابق**، ص. 163.

[5] – **المرجع نفسه**.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية

يرى بهجة قرني أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة.[1]

وحسب محمد السيد سليم السياسة الخارجية هي: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[2]، فللسياسة الخارجية تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها عبر قنوات معينة، يمكن لها أن تحقق تلك الأهداف فـهي محصلة عملية واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في الميدان الخارجي متأثرة بمجموعة من المتغيرات.

كما يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها:" جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أوالتعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية.[3]

وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها تتعلق بالشؤون الخارجية خاصة المتعلقة بالقرارت والموافق المتخذة من طرف الدول في تعاملها مع دول أخرى أوالفواعل الخارجية كالمنظمات الدولية، الشركات متعددت الجنسيات والفواعل الدولية الأخرى.[4]

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن القول أن السياسة الخارجية مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية مع البلدان الأخرى، سواء كانت مجاورة أوغير مجاورة، وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة.

---

[1]– بهجة قرني وعلى الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية** ترجمة: جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط. 2، 2002)، ص. 29.

[2]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998)، ص. 12.

[3]– أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص. 22.

[4]– عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص. 20.

المطلب الأول: المقاربات العقلانية

الفرع الأول: الواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية، فبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات التي تحدث في السياسة الدولية لإ يجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره "كينت والتز" وأطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، ومن أهم مؤيديها "كينيث والتز" و"ستيفن كريزنر" Stephen Kerzner و"روبرت جيلبن" Robert Gilpin و"روبرت تاكر" Robert Tucker و"جورج مودلسكي" George Moudlski .[1]

حذر كينيث والتز رائد الواقعية الجديدة من أن تستغل نظريته بشكل خاطئ لتوظف كنظرية للسياسة الخارجية حيث يجادل بأن نظريات العلاقات الدولية ليست نظريات عملية، يمكن من خلالها فهم مسارات السياسة الخارجية، ورغم هذا فقد قدم العديد من المنظرين الذين جاؤوا بعده أعمالا إستندوا فيها على فرضيات الواقعية الجديدة لشرح السياسة الخارجية إذ نجد من بين هؤلاء "جيمس فيرون" James Fearon الذي ينتقد فكرة الفصل الجامد بين نظريتي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.[2]

" عندما نقول النظرية x فإننا نعني النظرية التي تشرح الوجود الأحداث والتنوع ضمن x ، وإذا كان x يمثل سياسة خارجية لدولة ما، فإن السؤال يتحول ليصبح ما الذي يفسر وجود، حدوث أوالتنوع في السياسة الخارجية"[3].

وبالنسبة للواقعيين الجدد فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي هذا النسق هو عالم فوضوي يدفع جميع الدول للإعتماد على ذاتها لضمان أمنها وهذا يعتمد على

---

[1]– أحمد نوري النعيمي، " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية "، **مجلة العلوم السياسية**، ع.46 (2013)، ص ص. 39 – 72.

[2]– رابح زغوني، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص المقتربات النظرية "، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/ 2008)، ص.21.

[3]– **المرجع نفسه**، ص.22.

متغيرين اثنين ، هما أولا نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوة الأخرى وثانيا قطبية النظام الدولي، ويؤكد الواقعيون الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى، [1] الواقعية الجديدة تتبنى وجهة النظر النسقية من أجل تحليل السياسة الخارجية، وتركز على تأثير النظام الدولي في سلوك الدولة، ويفترض الواقعيون الجدد أن الدول ترغب في ضمان بقائها في نظام دولي يتسم بالفوضوية، وداخل بيئة دولية عدائية وتنافسية، الدول كفواعل عقلانية هي مجبرة على التأكد من أن لا خطر يتهدد أمنها من هذه البيئة الدولية، ويضيفون أنه لا يمكن أن يوجد أمن كامل أبدا للدول في ظل هذه الفوضوية، لذا فإن الدول دائما تبذل المزيد من الجهود لأجل صيانة أو زيادة أمنها الداخلي، فالأمن هو المصلحة الأساسية لكل دولة، وهو الذي يحدد سلوكها [2]، لذا ينفون أية أهمية أوقيمة للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار أن النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية.

يقول "كينت والتز" بأن: "بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة[3].

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها، فللمدرسة الواقعية بفرعيها تشدد على أن الدول القومية هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي، وان كانت المدرستين (الواقعية والواقعية الجديدة) تختلفان في تركيزهما على مستوى التحليل فبينما تركز الواقعية الجديدة على مستوى النظام بمعنى رصد تأثير الضغوط والفرص التي

---

[1]– محمد نجيب السعد، **المرجع السابق**.

[2]– عديلة محمد الطاهر، " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999– 2004 "، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004/ 2005)، ص. 17.

[3]– مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية** (الجزائر: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005)، ص 327.

يمارسها النظام الدولي على سلوك الدول الخارجي، فإنه بالمقابل تركز الواقعية الكلاسيكية على متغير مستوى الأفراد والوحدات مثل دور القائد والأفراد وتركيبة المجتمع وطبيعة التغيرات الجذرية التي تقع داخل نطاق الدولة كالثورات والانقلابات ومن ثم تحديد السلوك الخارجي للدولة.[1]

يمكن إجمال أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول فيما يلي:[2]

– الدولة فاعل أساسي وحيد وعقلاني: فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية لان الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية.

– الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل.

– العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية: يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما.

وهذا ما دافع عنه "كينت والتز" بقوله: " نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي". [3]

إن فحص الأدبيات الواقعية يكشف أن المنظرين الواقعيون يختلفون فيما بينهم وتبعا لذلك يمكن تمييز بين نظريتين للسياسة الخارجية تندرج ضمن الواقعية النيوكلاسيكية وهما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، غير أن هذا لا يمنع من وجود فوارق بينهما، حيث يختلفان إختلافا عميقا بشأن القيود النسقية.

---

[1]– فضيلة عيسات،" السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص. 2.

[2]– إبراهيم بولمكاحل، " تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية "، أنظر على الرابط التالي:

file:///C:/Users/SARL%20TINTEL/Desktop/Nouveau%20dossier%20%283%29/boulemkahel_sp.htm
(10/03/2015 , 21:07)

[3]– رابح زغوني، **المرجع السابق**، ص. 33.

الواقعية الدفاعية : ترى أن النظام الدولي يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى أي تكون لها مصالح خارجية محدودة وتتوسع فقط من أجل تحقيق الأمن، فالواقعية الدفاعية تفترض أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا.

الواقعية الهجومية : ترى أن الدول تبحث من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ، فهي تتوسع لأنها تستطيع فعل ذلك وليس لأنها مجبرة، ما يميز هذا الطرح هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية يكون مبنيا على فكرة الفوضى. [1]

يتميز إسهام المدرسة الواقعية الجديدة في مجال حقل السياسة الخارجية بأنه يمثل تطورا لمقولات مدرسة تحليل النظم، خاصة فيما يتركز على عملية التحليل على مستوى النسق، فالتغير في النسق العالمي يؤثر في السياسة الخارجية للوحدات المكونة له، وهو ما يختلف عن مقولات مدرسة النسق التي تركز على عملية التحليل على مستوى الوحدات، وترى أن النسق ما هو إلا نتاج تفاعل الوحدات المختلفة المكونة له، وأن الدول هي الفاعل الرئيسي وأن استخدام القوة أوالتهديد بها يعد أداة فعالة لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما في القضايا التي تواجهها، [2] فالنيوواقعية كتوجه نظري، تبنت مقاربات ابستمولوجية وأنطولوجية تستجيب للنزعة التجديدية البديلة في بناء تصور جديد للعالم وتحديدا للسياسة الخارجية.

ويمكن تلخيص افتراضات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية في النقاط التالية:

- لا يمكن تحقيق الأمن أوتدعيم مكانة الدولة الخارجية بمنأى عن تقوية الأوضاع التنموية الداخلية.
- بنية النظام الدولي فوضوية.
- تسعى الدول لتحقيق استقلالها واستقلال مواردها كما تسعى لتأثير في دول أخرى.
- تحرك الدولة يكون بناءا على هذه الأهداف الاستقلال، الاستقلال للموارد والتأييد.
- الدول تتحرك وفقا لسياسة القوة لكنها تختلف في المدى الذي يحول الأهداف إلى سلوكيات فعلية.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص. 34.

[2] – علي أحمد طه، " الواقعية في العلاقات الدولية "، أنظر على الرابط التالي:
http://tahaaly80.blogspot.com/2009/12/blog-post_4025.html (16/03/2015 , 14:27)

الفرع الثاني: الليبرالية الجديدة

النظرية الليبرالية من أهم النظريات التي تؤكد على وجود التعاون على المستوى الدولي، فحسبها فإن الدول لا تهتم بالمنافسة فقط، بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة ، فهي تتبنى الرؤية التي تؤكد على علاقة الدولة بالسياق الداخلي الذي توجد فيه، والذي يعتبر ذا أهمية بالغة في تحديد سلوك الدولة الخارجي. [1]

وضمن المنظور الليبرالي نجد مقتربات مختلفة تسعى لتفسير السياسة الخارجية تشترك كلها في أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها بشكل أفضل إلا من الداخل وهي:

1- الليبرالية النفعية: تفترض أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، والتي تجسد لاحقا في سلوكات دولها الخارجية ، [2] تعتبر الليبرالية النفعية أن الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية هم الأفراد العقلانيون والمجموعات المختلفة، فالدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعة، وبالتالي فإن حماية هذه المصالح في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد، تضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير.

هذا المقترب يقوم على إفتراض: " الفواعل الرئسية في السياسة الخارجية هم أعضاء المجتمع المحلي، الأفراد والجماعات التي تسعى لتعزيز مصالحه المستقلة... المجتمع من الناحية التحليلية يأتي قبل الدولة".[3]

2- الليبرالية الجمهورية: تركز على فكرة تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية للدول، وبالضبط إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي، والعامل المؤثر هنا هو نوعية النظام

---

[1]- فاطمة بيرم، " أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة "، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010)، ص. 81.

[2]- فاطمة بيرم، **المرجع نفسه**، ص. 82.

[3] -Derk Bienen , Corena Freund , Volker Ritberger , " Societal Interests , Policy Networks , and Foreign Policy : An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory " , **Working Paper No. 33** , Germany : Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung , p . 8 .

السياسي المحلي فهو الذي يحدد نوعية الأداء السياسي للأطراف المسيطرة على المشهد السياسي في الدولة، فهذه المكونات تعمل كمقيدات على سلوك الدولة وأدائها الخارجي تجاه الآخرين. [1]

3- الليبرالية التجارية: أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، في توجيه سياساتها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي، اعتمادا على أنماط اتجاهات وحوافز الأسواق التي توجه الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين، فهي تعتبر أن التجارة الحرة والخارجية بين الدول تساعد على التقارب بين الدول.

4- الليبرالية المؤسساتية: بعد أن أخفقت الليبرالية الكلاسيكية في إدارة الاقتصاد الرأسمالي، وشعورا بمشكلة التغيير وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية، ظهرت الليبرالية الجديدة التي تستند في أفكارها إلى أفكار التكامل والاعتماد المتبادل التي تطورت خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ورغم أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الأثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون بين دول هذا النظام ، كما يضيف الليبراليون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الصراع ويشجع الدول على التعاون فيما بينها بشكل إيجابي.[2]

فالليبرالية الجديدة ترى أنه من خلال آليات التجارة الدولية والتنمية، تستطيع الدول أن تغيير من أوضاعها في السياسة الدولية.

وعلى الرغم من أن النيوواقعية والنيوليبرالية تعتبران بأن النظام العالمي فوضوي وأن السياق الذي تصنع فيه قرارت السياسة الخارجية هو الذي يضبط سلوك الفواعل ، إلا أن النيوواقعية ترى في الفوضوية بأنها تشكل عائقا أمام السياسة الخارجية وأن النيوليبرالية تعتبر الفوضوية بأنها تكرس التعاون بين سلوكيات الدول،[3] فهناك علاقة بين التحليل البنيوي والمؤسساتي من حيث تركيزها على بنية النظام، لكن يختلفان من حيث أن الأول يركز على فكرة أن البنية هي منتجة للسلوك، بينما الثاني ينظر للبنية أنها مجال للتفاعل

---

[1]- أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 44، ص ص. 25-76.

[2]- أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص. 273.

[3]- مبروك غضبان، **المرجع السابق**، ص. 264.

وإنتاج السلوك المناسب عبر هذه العملية التفاعلية [1]، فلليبرالية المؤسساتية تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في سلوك الدول بواسطة نشر قيم معينة.

ويعتبر "روبرت كيوهان" أن للمؤسسات الدولية أربعة وظائف أساسية تتمثل في: [2]

- تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها والالتزام بها.
- إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة.
- تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.
- توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرارات .

فهذه المؤسسات الدولية تعتبر هامة لأنها توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات بشأن السياسة الخارجية ، فهذه المؤسسات تجعل الشعوب تعتقد أنه لن يكون هناك صراعات وهي تحاول أن تقلل حدة المعضلة الأمنية وتخفف أثار الفوضى الدولية، وتؤدي المؤسسات إلى الاستقرار من خلال أربعة سبل: [3]

- توفر الإحساس بالاستمرارية.
- توفر المؤسسات الفرصة لتبادل الامتيازات بين الدول.
- تتيح المؤسسات فرصة لتبادل المعلومات.
- تتيح المؤسسات سبلا لحل المنازعات.

فلليبرالية الجديدة تعتبر من المقاربات تحت النظمية داخل الدولة في دراسة السياسة الخارجية بإعتبارها تركز على الفواعل المجتمعية التي تصنع السياسة الخارجية، حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة من حيث أن نمط الثقافة الواحد كمتغير تفسيري للسياسة الخارجية ينطلق من المستوى الوطني وصولا إلى

---

[1] – عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص. 175.

[2]– إيناس شيباني، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن – دراسة تحليلية مقارنة– "، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010)، ص ص. 19 ،20.

[3]– أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص. 397.

المستوى الدولي، بمعنى لا بد للدولة أن تمتلك عناصر القوة ما يمكنها من نشر قيمها وثقافتها لأن القوة الثقافية تمثل إحياء للهويات الثقافية والتمسك بها، في حين يركز البعض الآخر على البيئة السوسيو اقتصادية بينما يشدد آخرون على المؤسسات السياسية، وما يجمع هذه الاتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل، [1] من خلال التركيز على الفواعل المجتمعية التي تصنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المقترب البنائي

ترى البنائية Constructivism بأن النظام الدولي هو نظام اجتماعي التكوين أكثر منه حقيقة واقعية بمعنى أن البناء الإنساني بصورة أساسية مبنى على وجود أفكار مشتركة بين البشر (المتغير الثابت) أكثر منه على القوى المادية (كمتغير مستقل) ، وعليه فإن هذه الهويات والمعايير والقيم الإنسانية والبناء الاجتماعي هي نتاج لهذه الأفكار المشتركة أكثر من كونها نتاجا للطبيعة وبالتالي فإن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي نتاج للدول القومية [2] (الدول ليست معطى مسبق)، البنائية تنطلق من فرضية أن الواقع الدولي يكتنفه اللبس والغموض، وليس باعتباره واقع معطى، وترى البنائية كذلك أن العلاقات بين وحدات النظم الإقليمية تحددها الهويات والقيم والمعايير السائدة بين وحدات هذا النظام.

البنائية كإطار مفاهيمي، فإنها تركز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، وهو إطار اجتماعي قائم على الأفكار، حيث تنظر البنائية للواقع أنه موجود بفعل الاتصال الاجتماعي ، أما البنائية كإطار نظري فإنها جاءت لمعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل والبنية وهي تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي، والفاعلين الآخرين، [3] ومن أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على حد سواء "الكسندر وندت"، الذي كان يسعى إلى إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدتها الأساسية للتحليل ويرى أن:

---

[1]- إيناس شيباني، **المرجع السابق**، ص. 21.

[2]- أحمد محمد أبو زيد، **المرجع السابق**، ص ص. 25- 76.

[3]- عبد الناصر جندلي، **المرجع السابق**، ص ص. 310- 326.

"النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيز الوكلاء (الدول)، مع تركيزها الحالي على الهيكل ونجمت مشكلة الوكيل – الهيكل في رأيه لسببين: الأول، الاعتقاد بأن البشر هم فاعلون واعون بمقاصدهم، وتؤدي أفعالهم إلى تغيير وإعادة إنتاج المجتمع والثاني، التسليم بأن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء البشر، فنحن ولجنا في عالم منظم سلف، وله هيكل قائم سلفا، وهو يعدلنا ويطوعنا بطرق مختلفة، ولكننا أيضا وكلاء لهم قصد في هذا العالم ونعمل على تشكيل الهيكل الذي يحتوينا أيضا وتبقى القضية كيف يمكننا الجمع بينهما؟ وكيف يمكن أن ندرك العلاقة بينهما؟" [1]، فالأهمية النظرية للبنائية في تفسير السياسة الخارجية تتجسد في مواقفها الابستمولوجية والأنطولوجية والمعيارية الوسطية لأنها تمثل وسطا بين العقلانيين والتأمليين، حيث أعتبرت جسر هوية، وحاولت أن تكون بمثابة حلقة وصل تملأ الفراغ الناجم عن الانتقال من مرحلة الفلسفات الوضعية ممثلة في النظريات العقلانية إلى مرحلة ما بعد–الوضعية ممثلة في المقاربات التهديمية Deconstructuvism أوالتأمالية Reflectivism (النظريات النقدية وما بعد حداثية) فالاختيار الأنطولوجي يرتكز على الإطار الاجتماعي القائم على البنية (الهيكل) والفاعل (الوكيل) ووحدة التحليل في ذلك التفاعل الاجتماعي القائم على تبادل الأفكار والقيم والمعايير الثقافية، أما الاختيار الابستمولوجي البنائي يتمثل في محاولة الربط بين الأبعاد المادية الذاتية والتذاتانية في السياسة الخارجية وهذا قائم على افتراض مفاده أن:[2] "الهويات والمعايير والثقافة عناصر تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية، مع العلم أن هويات ومصالح الدول لا تحدد فقط بناء على دور البنية (الهيكل) ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيون، بل هي نتائج تفاعلات، مؤسسات، معايير، وثقافات، وبالتالي فإن "المسار –وليس البنية– هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول" [3]، تركز البنائية في دراسة السياسة الخارجية على الأسس والبنى الغير مادية المعيارية فهي تركز على الأفعال

---

[1] – حسن الحاج علي أحمد،" دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.researchgate.net/publication/260649460 (28/05/2015 , 23:46)

[2] – فاطمة حموته، "البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص. 90.

[3] – **المرجع نفسه.**

بدل البنى المادية التي تحكم العلاقات بين الوحدات والأطراف الدوليين، حيث تعمل البنائية على تحليل دور القيم والثقافة والأفكار في العلاقات الدولية ، حيث تركز على دور و أثر المتغيرات النفسية والهويتية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح الدول مع بعضها البعض، مع المتغيرات المادية التي تؤمن بها المدرستين الواقعية والليبرالية،[1] فطريقة تطور وسائل وآليات التفاعل الاجتماعي هي التي تحدد وتبلور سلوك الدول تجاه بعضها البعض، ولذلك توسم السياسة الدولية لدى البنائيين بأنها مجال يتم تشكيله بواسطة المعتقدات والتوقعات التي تحملها الدول اتجاه بعضها البعض، هذه المتغيرات يتم تشكيلها بالأساس عبر الهياكل الاجتماعية.[2]

كما أن أهم خلاصة يمكن استنتاجها من النظرية البنائية:

- النظرية البنائية تنطلق من أن العقلانيين أهملوا دور الأفكار.
- الدول ليست معطى مسبق بل تشكل وفق معطيات إجتماعية تاريخية.
- تركز على المعايير التي تؤثر في تكوين الفاعلين.
- تساهم في تحديد سلوك الفاعلين وفقا للضوابط المنبثقة من البيئة الإجتماعية.

[1]- Alexander Wendt, **the social theory of international politics**, (London: Cambridge university press, 1999), p . 7.

[2]– فضيلة عيسات ، **المرجع السابق**. ص . 4.

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة

تعتبر محددات السياسة الخارجية، تلك العوامل السيكولوجية، الداخلية والخارجية، المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على صناع القرار وتدفعهم إلى تبني سلوكية محددة والتي لها دور وتأثير في السياسة الخارجية ، وتعني كذلك العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية.[1]

ويعتبر الإطار النظري لنموذج سنايدر لصناعة القرار بؤرة تركيز أساسية لتحليل السياسة الخارجية فقد ركز على المتغيرات التي تدخل ضمن المحددات البيئية للسياسة الخارجية سواء على مستوى المحددات الداخلية التي تشمل السياسات الداخلية، والموقع الجغرافي، وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه ، أوعلى مستوى المحددات الخارجية التي تشمل المحيط المادي والجغرافي، الدول والمجتمعات...الخ وأخيرا المحددات السيكولوجية للفرد صانع السياسة الخارجية ،[2]على غرار هذا، نستشف أن الأمن من بين المتغيرات التي تدخل ضمن المحددات البيئية للسياسة الخارجية الجزائرية بأبعادها الثلاثة (الدولية، الوطنية، الفردية).

المبحث الأول: المحددات الموضوعية للسياسة الخارجية الجزائرية

تعني المحددات الموضوعية المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية وتنقسم المحددات الموضوعية إلى محددات داخلية ومحددات خارجية ،[3] فالمتتبع للمسار العام للسياسة الخارجية الجزائرية يجد أنها تتم في بيئتين كل منهما تكمل الأخرى داخلية وخارجية، ضمن البيئة الداخلية توجد جملة من المحددات الأساسية تعتمد عليها السياسة الخارجية الجزائرية، بينما تعكس البيئة الخارجية نمط التفاعلات التي تحدث في البيئة الخارجية الإقليمية والدولية.

---

[1] – لوريد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** تر: محمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، 1980)، ص. 125.

[2] - فاطمة حموته، **المرجع السابق**، ص. 62.

[3] - J . N . Mattis , " The Joint Operating Environment 2010 " , **United States Joint forces Command .** February 18 , 2010 , p . 4 .

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الأول: العوامل الجغرافية

تتعلق بالموقع الإستراتيجي للدولة وما تزخر به من موارد وثروات معدنية باطنية، فهي من المحددات الثابتة لقوة ومكانة الدولة في ميدان السياسة الخارجية، إقليم الدولة من حيث الموقع، المساحة، والمناخ ... له تأثير كبير في رسم السياسة الخارجية، [1] وإنطلاقا من القاعدة التي تعتبر أن السياسة الخارجية للدولة يحددها المكان الجغرافي للدولة ، وبإعتبار أن الجزائر تنتمي للعديد من الدوائر الجيوبوليتيكية، وتتمتع بموقع جغرافي مهم فهي تنحصر بين دائرتي عرض 19^0 و37^0 شمالا وبين خطي طول 12^0 شرقا و 9^0 غربا ، فالجزائر تقع في الجزء الغربي من إفريقيا تطل شمالا على البحر المتوسط، أما شرقا فيحدها كل من تونس وليبيا أما غربا فتتقاسم الحدود مع المغرب الأقصى والصحراء الغربية، أما جنوبا فتجاور الجزائر كل من النيجر ومالي وموريطانيا ، وتقدر مساحة الجزائر ب 2381741كم أي المرتبة 10عالميا والأولى إفريقيا وعربيا، تنتمي الجزائر إلى حوض البحر المتوسط وهي محور تبادل وتعاون مع القارة الأوربية وتمثل الجزائر8% من مساحة إفريقيا،[2] وتوضح الخريطة في الملحق رقم 2 الموقع الجغرافي للجزائر.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

لها دور مهم في توجيه السلوك الخارجي للدولة، فكلما كان وضع الدولة قويا في المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدولي وهو ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى ،[3] فالعوامل الاقتصادية لها دور مهم في إختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب الموارد الإقتصادية ،[4] والجزائر من الدول

---

[1] – كريم رقولي، مقاربة معرفية ومفاهمية للسياسة الخارجية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص، 11.

[2] - «La géographie de l' Algérie », dans :
http://www.firdaous.com/0072-la-geographie-de-l-algerie.htm (07/04/2015 , 19:20)

[3] – هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق**، ص.37.

[4] – لوريد جنسن، **المرجع السابق**، ص. 185.

الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط وتحتل هذه الموارد مركزا مهما في الاقتصاد الجزائري، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام،[1] فالجزائر تحتل المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في العالم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار متر مكعب ويعتبر من أهم مصادر الطاقة اكتشف عام 1956 وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 1992، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية والأوروبية وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدعم دورها في المحروقات الدولية.[2]

الفرع الثالث: العوامل السياسة

تشمل مظاهر الفعالية السياسية من حيث طبيعة الفواعل السياسية الغير رسمية ومدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، وتتضمن النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب وجماعات الضغط، الرأي العام والإعلام...، ومستوى التطور السياسي في الدولة،[3] ويكاد يجمع الباحثون على أن دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام الذي يمكن اعتباره من بين أهم المحددات السياسية عند رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية تثير إشكالات ، بحيث أنه إذا كان من المستطاع تتبع الدور الهام الذي تؤديه الأحزاب السياسية وجماعات المصالح بإضافة إلى الرأي العام في صنع السياسة الخارجية في دول أوروبية وأمريكية، فإن ذلك بالغ الصعوبة بالنسبة للجزائر فللمؤسسات غير الحكومية هي الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، حيث ير جع ضعفها إلى

---

[1] – علي الدين هلال ومسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**، (www.kotobarabia.com)، ص.27.

[2] – " **الطاقة في الجزائر**"، أنظر على الرابط التالي:

http://djelfa.forumr.net/t3041-topic (28/024/2015 , 22:15)

[3] – ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1 ، 1985)، ص. 203.

عوامل داخلية، من حيث حداثة نشأ تها، واهتمامها بالشؤون الداخلية التي تمس المواطن، وغياب برامج حقيقية بديلة عما يعرضه النظام...إلخ.[1]

الفرع الرابع: العوامل العسكرية

تعتبر أحد العوامل المساعدة والمؤثرة في السياسة الخارجية فالدولة التي تمتلك إمكانيات عسكرية كبيرة وضخمة تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول فقيرة وهذا ما يدفع بالدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل والهيمنة، مما يجعلها تفرض إرادتها، وبما أن الجزائر تعتبر قوة عسكرية إقليمية ولديها أكبر ميزانية دفاع (9.5 مليارات دولار في عام 2012) في القارة الإفريقية، [2] وخبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب فإنها تسعى للحفاظ على أمنها في ظل تزايد التوترات الأمنية.

الفرع الخامس: العوامل الإيديولوجية

تعتبر الإيديولوجية من أهم العوامل الثقافية المحددة للسلوك الفردي والجماعي باعتبارها تحدد الغايات التي يسعى الفرد أوالجماعة لتحقيقها ،[3] وفي كثير من الأحيان تشير إلى مجموعة من المعتقدات السياسية أومجموعة من الأفكار التي تميز ثقافة معينة.[4]

السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على القيم السامية التي قامت عليها ثورة التحرير، وتواصلت في عهد الاستقلال الوطني ويمثل حق تقرير مصير الشعوب، وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله، وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب، إحدى الثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية.[5]

فللسياسة الخارجية الجزائرية كانت ولا تزال هي مرآة السياسة الداخلية، فالميثاق الوطني يركز كثيرا على هذه العلاقة حيث يعرف السياسة الخارجية الجزائرية على أساس بناء المجتمع الاشتراكي، والذي يرتكز على

---

[1]– عديلة محمد الطاهر، **المرجع السابق**، ص ص.84– 86.

[2]– بن عائشة محمد الأمين، "**قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)**"، أنظر على الرابط التالي:

http://soutalgnoub.net/index.php?option=com (15/02/2015 , 19:08)

[3]– هشام محمود الأقداحي ، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص. 41.

[4] -« ideology » , dans: **http://www.vocabulary.com/dictionary/ideology** (03/05/2015 , 12:56)

[5] - عبد العزيز بوتفليقة، "حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية إرنا"، 11/ 08/ 2008، أنظر على الرابط التالي:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/interviewara/IRNA.htm (01/05/2015 , 15:15)

مكافحة الاستعمار والأمبريالية والدعم غير المشروط لكل الشعوب المكافحة ضد الاستعمار من أجل تقرير مصيرها، وحق المشاركة لجميع الدول في حل المشاكل الكبرى في العالم ، [1] من خلال جملة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد.

المادة 86 : تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

المادة 87 : تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أوللإتحاد أوللإندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية.

المادة 89 : تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90 : وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 93 : يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية. [2]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية

وهي تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية وتشمل:

---

[1]– جيلالي بشلاغم، " العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002 – 2010"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص.62.

[2]– المجلس الدستوري،" الفصل السابع مبادئ السياسة الخارجية "، أنظر على الرابط التالي:
file:///C:/Users/SARL%20TINTEL/Desktop/Nouveau%20dossier (26/04/2015 , 21:17)

1- النسق الدولي: وينطوي عل ى عدة عوامل تتمثل في عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية.

2- المسافة الدولية: ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات ويشمل عامل المسافة الدولية: المسافة الخارجية والمقدرات النسبية وتوازن القوى وتشابه القوى.

3- التفاعلات الدولية: إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشتمل سباق التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب.

4- الموقف الدولي: ويقصد بها الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة.[1]

ويحدد " تشارلز هيرمان" أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤشرات الخارجية. [2]

- تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية.

- تغير كلي للأهداف دون الأدوات.

- تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.

- تغير في الأهداف والأدوات أي تغير يمس جميع توجهات السياسة الخارجية.

وبما أن البيئة الخارجية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر وعدم الوضوح، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها والتعامل معها فضلا عن التحكم في معطيا ته فإن تأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة

---

[1] - أسامة الحدي، " صنع القرار في السياسة الخارجية "، أنظر على الرابط التالي:
http://9alam.com/community/threads/sny-alqrar-fi-alsias-alxargi.11890 (18/03/2015 , 14:28)

[2] - إدريس عطية، التغير في السياسة الإقليمية للجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13مارس2014)، ص ص. 5، 6.

يختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، [1] وبما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات فإن النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية ، فمع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من التحركات من ناحية الحضور الخارجي القوي في المحافل الدولية ، مساهمة بذلك في البحث عن حلول فعلية للتهديدات التي عرفتها البيئة الدولية بعد الحرب الباردة منها الإرهاب، حيث تمكنت السياسة الخارجية الجزائرية من كسر الجدار العازل الذي تم حصر البلاد فيه خلال عشرية الإرهاب ، واستعادة مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية والإقليمية سعيا منها للحفاظ على أمنها لمواجهة هذه التحولات العميقة وقد أشار إلى ذلك الرئيس بوتفليقة بالقول: «يجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نؤمن بأنفسنا، وبقدراتنا على تحويل الجزائر إلى بلد يتساوق مع التحولات المعاصرة...». [2]

وعموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية التي يكون لها دور وتأثير مباشر أوغير مباشر في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة، فبدافع من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استعادت السياسة الخارجية الجزائرية دورها القيادي ومكانتها، حيث يشهد على ذلك دورها الفعال على الساحة القارية في إطار الإتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) ، التي كان الرئيس الجزائري أحد المبادرين بها ولقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 ثقة أكبر للاقتراح الجزائري (خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب)

---

[1] – سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/ 2011)، ص. 22.

[2] – جهاد لغرام، موسى العيدي، سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000 نمط الإمكانات وحدود الدور، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص. 11.

من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا بعد أن تمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الظاهرة، من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وإنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر،[1] كما دخلت الجزائر الحوار المتوسطي في 8 مارس 2000، وهي ترى أن هذا الحوار سيقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب، كما سعت الجزائر إلى فتح سبل الحوار المستمر مع دول الاتحاد الأوروبي ، حيث أبرمت اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2001، واستغلت الجزائر فرصة إبرام اتفاق الشراكة لإرساء أسس التعاون الاقتصادي والتجاري خدمة للمصالح المشتركة وبهدف الوصول في نهاية المطاف إلى خلق منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في أفق سنة 2017، كما أدرجت الجزائر ضمن أولوياتها في هـ ذا الصدد تحسين ظروف إقامة الأشخاص وتنقلهم بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وقد انضمت سنة 2008 إلى مسار الاتحاد من أجل المتوسط.[2]

فللسعي إلى توطيد أسس السلم على مستوى البيئة الخارجية يعتبر من أكبر الرهانات التي تعمل السياسة الخارجية الجزائرية على تحقيقها ، ذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الأفريقية، وتندرج مساهمة الجزائر في الوساطة التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، حيث نجحت مساعي الصلح لإنهاء النزاع، فاتفاق الجزائر لإحلال السلم والأمن والتنمية في إقليم كيدال، لدليل ملموس على عمق التزام الجزائر بقضايا منطقة الساحل التي تمثل في نظرها نطاقا أمنيا ومنطقة حيوية، [3] كما تحرص الجزائر من خلال سياستها الخارجية على تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والتوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي، كما أنه من بين رهانات الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها فالجزائر الأن هي في مأزق

---

[1] – فائزة سايح، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/elhiwar/12454 (22/03/2015 , 21:56)

[2] – مليكة خلاف، "الحضور الدبلوماسي للجزائر دور فعال في تاسيس الدولة المعاصرة قبل وبعد الإستقلال"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/elmassa/61945 (01/05/2015 , 19:10)

[3] – صونية بن طيبة، مواقف الجزائر وسياستها الخارجية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص. 10.

أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب، حيث أصبحت المنطقة وكرا للقاعدة ومصدرا لتجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات اللينة والصلبة فأولويات السياسة الخارجية الجزائرية في البيئة الخارجية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج.[1]

المبحث الثاني: المحددات السيكولوجية لرئيس عبد العزيز بوتفليقة

تعتبر المحددات السيكولوجية مجموعة من المتغيرات المعرفية الذهنية من عقائد وصور وادراكات وقيم تنصرف إلى العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير لدى الفرد.[2]

- **الإدراكات:** تحليل ادراكات صانع السياسة الخارجية يبدأ من تحديد القضايا ويتجسد في نموذج الحافز/الاستجابة لهولستي، فالحافز واقعة من البيئة الموضوعية يتلقاها الفرد تحدث استجابة أي سلوك، فصانع السياسة الخارجية يدرك الحافز الذي وجه إليه مما يؤدي به إلى التعبير عن نواياه في شكل سلوك.[3]

- **العقائد:** تحليل النسق العقيدي في تأثيره على السياسة الخارجية يرتكز على تحديد درجة ثراء النسق، نمط توزيع فئات العقائد في النسق العقيدي الكلي، ومركزية العقائد وهامشيتها ومدى تأثير النسق العقيدي الوطني على النسق العقيدي لصانع السياسة الخارجية.[4]

- **التصورات:** تحليل التصورات في تأثيرها على السياسة الخارجية يبدأ من تحديد انطباعات صانع السياسة الخارجية عن الظاهرة ويتجسد في نموذج التصورات المتبادلة حيث كل طرف ينظر إلى الآخر انه عدواني

---

[1] – محمد الأمين بن عائشة، " بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية "، أنظر على الرابط التالي: **http://www.maqalaty.com/29692.html** (22/04/2015 , 20:05)

[2] – محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص. 397.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 414.

[4] – عديلة محمد الطاهر، **المرجع السابق**، ص ص. 28، 29.

ويستغل شعبه، يفتقر إلى التأييد الشعبي والثقة وينظر كل طرف لنفسه على انه محب للسلام ويحترم شعبه، يحظى بالتأييد والثقة.

يقول كينيث بولدينغ: " إن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر عما يعينه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف".[1]

المطلب الأول: دراسة سيكولوجية لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

يعرف عالم الشخصيات "روبرت هوغان" Robert Hogan الشخصية بصفتها مجموعة متكاملة من السمات مثل الذكاء والمرونة،[2] فالهدف من تحليل محددات شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو تبيان تأثير خلفيته الشخصية، معتقداته، تجربته الانتخابية ونمط قيادته وإدراكاته على صناعة قراراته الخارجية.

الفرع الأول: السمات الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتجارب

ولد عبد العزيز بوتفليقة في 02 مارس 1937، بمدينة وجدة المغربية، فيها تلقى تعليمه، إلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد مضي عامين على انطلاق الثورة الجزائرية، مكنته خبرته في ظرف وجيز أن يتقلد مناصب عدة أثناء الثورة التحريرية، حيث عمل مراقبا للولاية الخامسة، بعدها ضابطا في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة، ليلتحق بعد ذلك بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، ثم بهيئة قيادة الأركان بالغرب،[3] أما فترة ما بعد الإستقلال فقد استهلها بعضوية المجلس الوطني التأسيسي، ثم وزيرا للشباب والسياحة، ليعين سنة 1963 وزيرا للخارجية حتى سنة 1979، جعله هذا المنصب يسخر لها كامل اهتمامه وإمكاناته وخبراته وجعل من منصب وزير الخارجية منبرا يدافع من خلاله عن المصالح العليا للبلاد، ومناصرة القضايا العادلة بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكل العالم الثالث، ومكنه هذا من أن ينتخب

---

[1] – محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص ص. 423، 424.

[2] – محمد أحمد النابلسي، "التحليل النفسي لشخصية الرئيس أوباما"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.waton.com/10/feature/11720-2013-13-16-18-34-36.html (14/04/2015 , 21:10)

[3] – " نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/biographie/biographie.htm (15/03/2015 , 19:51)

بالإجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، وكذا بالنسبة للدورة الإستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها ، وبعد مجيء الشاذلي بن جديد إلى السلطة استقال عبد العزيز بوتفليقة من منصبه، واضطر إلى أن يغادر الجزائر، ليعود سنة 1988 إثر الأحداث التي عرفتها الجزائر ،[1] ليكون أحد الأعضاء الموقعين على "وثيقة ال 18" التي أعقبت أحداث 5 أكتوبر 1988، بعد ذلك رفض عبد العزيز بوتفليقة ما بين سنوات 1992 و1994 تقلد عدة مناصب هامة من بينها رئيس الدولة في إطار آليات المرحلة الانتقالية، وانتخب في 15 أفريل 1999 رئيسا للجمهورية، حيث أكد منذ توليه مهامه عزمه على إعادة الأمن والسلم والاستقرار إلى الوطن، فمجيء بوتفليقة إلى السلطة تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة دفعت إلى تراجع السياسة الخارجية، سنوات التسعينات التي وصفها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأنها: " أزمة وطنية متعددة الأوجه، كادت تهد كيان الدولة الوطنية، والنظام الجمهوري" وانعكست سلبا على جميع النواحي في الجزائر، وكلفها مكانتها وسمعتها على المستوى الخارجي، إذ يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: " إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات، قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية".[2]

ففي العهد الأولى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة قام بمواصلة بناء اتحاد المغرب العربي، كما أبرمت الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أصبحت الجزائر تشارك في قمة مجموعة الثمانية منذ سنة 2000، وفي 2004 أعلن عبد العزيز بوتفليقة عن ترشحه لعهدة ثانية، فقاد حملته الانتخابية مشجعا بالنتائج الايجابية التي حققتها عهدته الأولى ومدافعا عن الأفكار والآراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به مواصلة الإصلاحات ،[3] حيث أعيد انتخابه يوم 8

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – عديلة محمد الطاهر، **المرجع السابق**، ص.51.

[3] – " رئاسيات 2014 : نبذة عن حياة ومسيرة المترشحين الستة "، أنظر على الرابط التالي:
http:// www.el-mouradia.dz/arabe/ president/presidentar.htm (19/04/2015 , 20:34)

أفريل 2004 بما يقارب 85% من الأصوات، وخلال عهدته الثانية عكف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على تعزيز الأمن الداخلي والخارجي للبلاد وقد تحصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال عهدته الثانية على ألقاب دولية عديدة على غرار: أعلى وسام أحسن قيادة لدولة إسلامية وجائزة "لويز ميشال" من مركز الدراسات السياسية والمجتمع لباريس وخلال عهدته الثالثة، أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن إصلاحات سياسية واقتصادية جديدة الهدف منها تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي الذي شرع فيه منذ عشرية من الزمن حيث مكنته هذه الإستراتيجية من تفادي الإختلالات التي وقعت في الدول المجاورة، [1] كما فاز بعهدة رئاسية رابعة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية 17 أفريل 2014 بالأغلبية من مجمل الأصوات حيث كشفت نتائج الانتخابات تفوقه بنسبة تصويت بلغت 81,53 بالمائة، بالرغم من حالته الصحية التي ظهر بها عند دخوله لمركز الاقتراع وكذلك عند أدائه للقسم.[2]

الفرع الثاني: أهداف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من السياسة الخارجية

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية ، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى.[3]

وحسب الواقعية الكلاسيكية الجديدة أهداف السياسة الخارجية يمكن في أغلب الحالات فهمها وتفسيرها انطلاقا من مكانة الدولة في النظام الدولي، وانطلاقا كذلك من القدرات النسبية لقو تها المادية، لكن قدرات القوة المادية تؤثر بطريقة معقدة وغير مباشرة على السياسة الخارجية، لأن الضغوطات النسقية للبيئة الخارجية، لا يمكن تفسيرها إلا عبر متغيرات متداخلة داخل الوحدة السياسية،[4] فكل سياسة خارجية أساسها

---

[1] - **المرجع نفسه.**

[2] - الموسوعة الحرة، " عبد العزيز بوتفليقة "، أنظر على الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org (19/02/2015 ,23:17)

[3]- مثنى علي المهداوي، " واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد" **(مجلة العلوم السياسية)**، ع 28-39، ص ص. 106- 122.

[4]- نجيم دريكش، " تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص.58.

البحث عن المصلحة الوطنية، وتفسر القرارات المتخذة في هذا ا لمجال بالغاية من تنفيذها، فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة، هذا حسب النموذج العقلاني.[1]

بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتي يعتقد البعض أن السياسة الخارجية كأداة لإصلاح الداخل يهدف منها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى:

1- تحسين صورة الجزائر الخارجية: إذ يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: " ومن جانب آخر كان لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة، السياسية منها أو الاقتصادية والاجتماعية، مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تحمل له، لأننا ننطلق من حقيقة أساسية، ذكرتها في الرد على سؤالكم الأول، وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذاً إلى جسم المجتمع، فساهمت في تفجيره وإضعافه. وتلاحظون معي، من دون شك، أن هذه النظرة تغيرت وأخذت علاقات الجزائر مع العالم الخارجي تأخذ مجراها الطبيعي". [2]

فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة يهدف إلى تدعيم مكانة الدولة الجزائرية وبناء صورة إيجابية عنها.

2- حماية السيادة الجزائرية: رفض كل ما بإمكانه أن يخدش هذه السيادة لأنها دفعت ثمنا باهضا من أجل انتزاع حريتها واستقلالها، وفي هذا الإطار رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استضافة قواعد عسكرية أمريكية معتبرا "وجود مثل هذه القواعد على ترابنا لا يتوافق وسيادتنا واستقلالنا"، فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة يسعى إلى الحفاظ على بقاء الدولة واستمرارها وذلك لإثبات كيانها على الساحة الإقليمية والدولية واستقلاليتها الرسمية.

---

[1]- جندلي عبد الناصر، **المرجع السابق**، ص. 143.

[2]- غسان شربل" بوتفليقة: الجيش ليس مؤسسة فوق المؤسسات لن نسمح بعودة من أقصاهم الشعب المصافحة مع باراك لا تحتمل التأويل"، الوسط، ع. 409 (1999/11/29)، أنظر على الرابط التالي:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Wasat%20magazine (12/03/2015 , 20:32)

3- السعي إلى إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب : ولقد توجت تلك الجهود بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب " CAERT" ومقره بالجزائر العاصمة. [1]

4 - تعبئة موارد خارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية: فتفعيل المقاربة التنموية في السياسة الخارجية يتطلب مواجهة غياب الأمن وعدم الاستقرار في العالم، والذي يعد من أهم العوامل المثبطة للتنمية، هذا لأن الفشل في مجال التنمية الفعلية هو في الغالب من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار، فهناك إذن علاقة تلازمية بين تفعيل التنمية وضمان الأمن في الإطار الدولي،[2] وهذا في ظل الحديث عن صنع سياسة خارجية ناجحة.

5- على الصعيد الإقليمي والعربي : "ستظل الجزائر متمسكة ببعث مسار بناء الصرح المغاربي الذي يعد خيارا استراتيجيا" مع العمل على "إعطاء دفع للحوار السياسي مع كل البلدان العربية للمساهمة في بعث العمل المشترك خدمة للمصالح العليا للشعوب العربية والأمن القومي العربي" ، حسب برنامج حملة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في 2014، أما إفريقيا فستعمل الجزائر كما يشير إليه البرنامج كل ما من شأنه أن يسمح بتقدم الأجندة الإفريقية في مجال السلم والأمن وتحسين الإندماج الجهوي والقاري وفي مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيتم تكثيف هذا التعاون في إطار السياسة الأوروبية المتجددة للجوار بما يفضي في أفق سنة 2020 إلى تجسيد منطقة التبادل الحر بين الجزائر وأوروبا ،[3] وتعزيز التعاون مع بلدان الساحل ، كما ستواصل الجزائر دعمها للشعب الصحراوي وكذا الشعب الفلسطيني لاستعادة السيادة على أرضه.

ولتحويل الهدف العام للسياسة الخارجية الجزائرية إلى قرار محدد يكون من خلال مراكز صنع السياسة الخارجية.[4]

---

[1]- فائزة سايح، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/elhiwar/12454 (25/03/2015 , 20:26)

[2]- سليمان اعراج ، متغير التنمية في سياسة الجزائر الإقليمية الراهنة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014).

[3] - " بوتفليقة: 5 أهداف وراء العهدة الرابعة "، البلاد، أنظر على الرابط التالي:
http://www.elbilad.net/frontend/article/index?id=29 (19/03/2015 , 11:27)

[4] - " صناعة القرار في السياسية الخارجية "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=11771 (24/04/2015 , 14:27)

المطلب الثاني: مساعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صناعة القرار الخارجي

القرارات كما يعرفها "ديفيد إستون" David Easton ، هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أيا كان شكله والتي يتحكم من خلالها في التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أوخارجية.[1]

فصنع قرارات السياسة الخارجية يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أوغير مباشر في صنع هذه السياسة، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دولية مفاجئة وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار، الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات.[2]

وكما يرى جونسون فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار،[3] فعملية صنع قرارات السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية. وقد قسمها "د.أكريد" إلى ثلاث مراحل :[4]

– المدخلات: وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

– القرارات: وتشمل استعمال المعلومات وعملية التخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة والمناقشة والمساومة والنصح والتوصيات.

– المخرجات: وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

---

[1] - David Easton, **A Framework for political Analysis** (Englewood cliffs, N.J Prentice Hall, 1969), p. 5.

[2] – ميلود معمري، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/ 2008)، ص.13.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 14.

[4] – سعد علي حسين، " السياسة الخارجية العراقية : قراءة في الواقع والطموح"، **الحوار المتمدن**، أنظر على الرابط التالي: **http://m.ahewar.org/s.asp?aid=116094&r=0&cid=0&u=&i=3784** (02/05/2015 , 15:08)

وهناك فرق بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وإتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

- **صنع السياسة الخارجية:** يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه توجيهاته العامة، وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية.

- **صنع قرار السياسة الخارجية:** يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أوموقف معين وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم. [1]

- **إتخاذ القرار في السياسة الخارجية** : يقصد بعملية اتخاذ القرارات عموما التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنوعة، ترمي إلى تحقيق أهداف معينه، أولتفاد ي نتائج غير مرغوب فيها.

واختيار القرار يرتبط أساسا بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية، فالتركيز على قرار بذاته لابد وأن يكون نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار ، ويرمز إليه وفي إطار تصور عام لما يترتب على الأخذ به من مخاطر وما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، ومثل هذا الاقتناع لا يمكن أن يأتي بالطبع إلا بعد مشاورات مع الأجهزة المختصة باتخاذ القرار ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار قبل اتخاذه.[2]

فتحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية أمر في غاية الصعوبة، بيد أن عددا من الباحثين المهتمين بالشؤون الجزائرية يتكلمون عن مؤسستين تتجاذبان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، هما المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.[3]

---

[1] - **المرجع نفسه**.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999)، ص. 214.

[3] - عديلة محمد الطاهر، **المرجع السابق**، ص.84.

في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية، وخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة، كما أوردته المادة 130 من دستور 28 نوفمبر 1996، " يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أ ورئيس إحدى الغرفتين.

يمكن أن تتوج هذه المناقشة، عند الاقتضاء، بإصدار البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية "[1]، فالمؤسسة الرئاسية تظهر وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية ، فرئيس الجمهورية هو الذي يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم [2]، يتفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية وفق ماخول له من صلاحيات، لكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر على غير هذا النحو، إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين: العسكرية والرئاس يةِ، وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية، ومدى استعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب ،لأن رئيس الجمهورية يلعب دورا أساسيا ومهما في صنع السياسة الخارجية حيث نجد أن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي من 1999- 2013 حيث تميز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بشخصية راغبة في التغيير وتحلى بقدر كبير من الثقة في النفس والطموح والإصرار ، وتبع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منهج البحث عن الممكن فالسياسة بالنسبة إليه هي فن الممكن، والهرم يبنى من القاعدة إلى القمة، وعمليا على الصعيد الداخلي يتم التعامل مع الملف الأمني باعتباره العامل الأساسي لأجل جلب الاستثمار الأجنبي الذي به تتحقق التنمية، ودوليا تحقيق التنمية والعدالة التنموية هي الضامن للاستقرار والأمن الدوليين ، فتحقيق الأمن يؤدي إلى تحقيق التنمية، والتعاون الثنائي ويتم ذلك عن طريق

---

[1] – الدستور الجزائري، دستور 1996 المعدل لدستور 1989.

[2] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أنظر على الرابط التالي:

http://www.joradp.dz/har/consti.htm (03/05/2015 , 09:10)

الأسلوب التدرجي، فالتعاون الثنائي يبدأ باجتماعات اللجان المتخصصة فاجتماعات الوزراء فاجتماعات القمة، كما سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صنع قراراته الخارجية إلى عدم اللجوء إلى القوة العسكرية إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس ،[1] فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس عبد بوتفليقة، وباعتبار أن العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقي التصور القائم عليه مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستمرارية فالإطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نفسه حيث يقول: "أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود". [2]

إلا أن فترة ما بين 2013 – 2015 تعرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمرض مرة ثانية إثر جلطة دماغية، وهذا ما زاد في الجدل حول قدرة الرئيس على تولي مهام الشؤون الخارجية.[3]

وبما أن عملية صياغة السياسة الخارجية تتميز بطابعها المعقد، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية، وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية. [4]

---

[1] – مهدي فتاك، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 2009/1999 " **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص ص.66– 86.

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – " نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة" ، متحصل عليه من:

http:// www.el–mouradia.dz/arabe/ president/presidentar.htm (14/04/2015 , 15:08)

[4] – **المرجع نفسه.**

الفصل الثالث: البعد الأمني في العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي

تعتبر السياسة الخارجية في أبسط معانيها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية موجهة نحو دولة أخرى أونحو وحدات أخرى من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أونحو قضية معينة، [1] وعلى هذا الأساس تعتبر منطقة الساحل الإفريقي مجالا مثاليا لإبراز الإهتمامات الأمنية للجزائر من خلال ما يصدر عنها من سلوكيات في سياستها الخارجية، بالنظر إلى ما يلي:[2]

– يعتبر الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانفلات الأمني.

– تعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لتزايد انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أوالتهديد على الجناح الجنوبي لأمنها القومي الذي أصبح مهددا أمنيا.

– الزحف المتواصل من الهجرات البشرية والنشاط المتنامي لعصابات التهريب ودخول الحركات الإرهابية.

كل هذه التهديدات دفعت الجزائر إلى تبني العديد من المقاربات الأمنية ببذل جهود مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال للسياسة الخارجية الجزائرية، من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها من أجل الحفاظ على أمنها القومي.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

تمثل منطقة الساحل الإفريقي بما يمكن أن تشكله من تهديد للأمن القومي الجزائري ، مصدر إهتمام السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تعتبر التهديدات الأمنية بكل أشكالها : إرهاب، جريمة منظمة، هجرة سرية... في منطقة الساحل الإفريقي من الأخطار التي بإمكانها زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة وخاصة الجزائر.[3]

---

[1]– ناصيف يوسف حتي، **المرجع السابق**، ص 157.

[2] – محمد الأمين بن عائشة، " الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي "، أنظر على الرابط التالي:

http://democraticac.de/?p=8205 (20/04/2015 , 21:23)

[3] – حياة زلماط، " التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء"، أنظر على الرابط التالي:

http://ar.sahara-times.com/_a2453.html (23/04/2015 , 21:33)

المطلب الأول: الساحل الإفريقي: مقاربة جيو- أمنية

في الواقع ليس هناك إتفاق كلي على التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي فهناك من يعتبر أن الساحل الإفريقي هو المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء ، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وبوركينافاسو والنيجر وتشاد ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على البحر الأبيض المتوسط وتشمل كل من: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيو- إقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر ،[1] وتوضح الخريطة في الملحق رقم 03 دول الساحل الإفريقي.

تعرف البيئة منطقة الساحل الإفريقي استفحال العديد من التهديدات الأمنية وذلك لعدة عوامل منها:

- إكتشاف النفط والغاز في بعض دول المنطقة جعلتها من جديد هدفا لأطماع استعمارية مختلفة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والصين، والهند.[2]

- ضعف الأنظمة الحاكمة وارتباطها بالمليشيات.

- شساعة مساحة دول الساحل الإفريقي مما جعل أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود، وبالتالي فهي مناطق سهلة الإختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة.

- سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

- عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين دول تجمع ساحل الصحراء ونقص التمويل والموارد اللازمة. [3]

---

[1]- أمحند برقوق، "منطق الأمننة في ساحل الأزمات"، أنظر على الرابط التالي:
http://politics-ar.com/ar2/?p=3003 (23/04/2015 , 18:21)

[2] - أحمد طالب أبصير، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009). ص. 2.

[3] - بوحنية قوي، **الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية والإنكفاء الأمني الداخلي** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2014)، ص ص 4، 5.

– تتميز مجتمعات هذه الدول بالتعدد العرقي والإثني مما ساهم في زعزعة النسيج الاجتماعي وإيجاد المشاكل التي وظفها المستعمر جيدا لأحكام سيطرته على المنطقة، ففي مالي نجد الطوارق والكانوري والبولس والسونجاي والبامبارا والعرب وفي النيجرالهاوسا والجرما والسونجاي والبولس والطوارق والكانوري والعرب، أما في تشاد فنجد الباقيرمي والتاما والمبوم والتيدا والكريش والموبو والكانوري والهاوسا والعرب.

– الديانات المختلفة من إسلام ومسيحية وديانات وثنية عديدة إلى جانب مجموعة ليست قليلة من اللغات منها الانجليزية والفرنسية، إضافة إلى اللغة العربية.

التنوع الإثني والعرقي واللغوي جعل المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي لا تنتهي، خاصة أزمة دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر إضافة إلى الصراعات العرقية في تشاد.

– قسوة المناخ والفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية.

– فشل هذه الدول ومنذ استقلالها في بناء كيانات عصرية تضمن الحياة المستقرة لمواطنيها نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لايزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع التوزيع الديموغرافي والأنثروبولجي للمجتمعات المحلية. [1]

كل هذه العوامل بإضافة إلى عوامل آخرى جعلت الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي متوترا بشكل مستمر وساهمت في استفحال العديد من التهديدات الأمنية التي رغم تعددها إلا أننا سنركز على بعض منها.

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري

قبل التطرق إلى أهم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي لابد من ضبط معنى التهديد والتحدي الأمني.

– **التهديد** هو حالة من القلق اتجاه مجموعة من المشاكل المباشرة، بحيث يتميز بمايلي: [2]

---

[1] – محمد نجيب السعد، " الأطماع الأميركية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجا ما سر الاهتمام الأميركي المفاجيء بدول جنوب الصحراء ؟ "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html (26/04/2015 , 20:27)

[2] – إدريس عطية، " محاضرات في مقياس الدراسات الأمنية " محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فيفري2014.

– يرتبط بإدراك صانعي القرار والفاعلين السياسيين.

– يرتبط بمبدأ السببية، بمعنى أن لكل تهديد سبب يحدثه.

– متفاعل ومتداخل، وقد يساهم في ظهور تهديدات أخرى.

– يمكن أن يتعقد التهديد لكن لا يتلاشى.

– **التحدي الأمني:** هو عبارة عن رؤية بسيطة اتجاه مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تقع في المستقبل بحيث تمثل حاجزا وعائقا أمام إستقرار وأمن الشعوب والمجتمعات سواء تعلقت بالقوة الصلبة أوبالقوة اللينة، كما أنه لا توجد له ملامح في الوقت الحاضر. [1]

تمثل منطقة الساحل الإفريقي مصدر إهتمام جزائري بما يمكن أن تشكله من تهديد للأمن القومي الجزائري نتيجة لتعدد التهديدات الأمنية في هذه المنطقة من إرهاب ، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية بالإضافة إلى تهديدات أمنية أخرى .

الفرع الأول: الإرهاب

عرف مفهوم الإرهاب العديد من التعريف نتيجة لغياب مفهوم علمي ونظري، وغياب منهج علمي خاص بظاهرة الإرهاب، حيث ظهرت تعاريف متشعبة للمصطلح، فمثلا ينظر إلى النضال ضد المستعمر على أنه إرهاب من وجهة نظر البعض، وهو عمل مشروع من وجهة نظر الآخرين.

فقد عرفه " إريك موريس" Eric Morris بأنه: استخدام أوالتهديد باستخدام عنف غير عادي، أوغير مألوف لتحقيق غايات سياسية، وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي[2].

ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هي محصلة لجملة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية ، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نجمل العناصر الرئيسية المسببة للإرهاب في دول الساحل الإفريقي فيمايلي:

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – إدريس عطية، "الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها" **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص. 52.

– ظهور دول فاشلة في الساحل وانتشار النزاعات التي يسعى الإرهاب بكل الوسائل لإبقائها لأن حالة اللاأمن تعد عاملا أساسيا لإعادة تشكل الهوضوعات الإرهابية .

– غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعالة.

– عجز القادة في إقامة علاقة ثقة مع شعو بها والتكفل بانشغالا تهم وتورطهم في قضايا فساد وجعل مصدر شرعيتهم للبقاء في السلطة التحالف مع مستعمر الأمس والإستقواء بالدعم الغربي. [1]

استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات وهي موجودة في دول الجوار ومن أهم هذه التيارات ما يلي: [2]

– تنظيم الجماعة السلفية للجهاد: ومركزها الأساسي ليبيا وتكني نفسها جماعة خالد بن الوليد .

– حركة التوحيد والجهاد: وهو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر ويحاول فرض نفسه في المنطقة .

– تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة كالصواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح.

هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي ،[3] منها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر في 16 جانفي 2013م بعد يومين من التدخل الفرنسي في مالي، وسماح الجزائر لفرنسا بمرور طائراتها الجوية عبر الصحراء نحو مالي إلتزاما بالموا ثيق الدولية ومكافحة الإرهاب، بحيث حاولت

---

[1] - أمحند برقوق، **مرجع سابق**.

[2] – عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (28 فيفري 2013). ص.15.

[3] – **المرجع نفسه**، ص. 16.

جماعة متكونة من جنسيات مختلفة ضرب الأمن الجزائري باستهداف معمل تيقنتورين الذي يمثل حوالي 12% من صادرات الجزائر، حيث حاول الإرهابيون الإنقسام إلى ثلاث مجموعات، الأولى كمنت بالقرب من مدخل المركب بالطريق المؤدي إلى عين أمناس، واستهدفت حافلة نقل العمال التي كانت بالمرافقة الأمنية من طرف مجموعة الدرك الوطني، وبدأ تبادل إطلاق النار معها من أجل تحويل الأنظار عن عملية الاختطاف التي يشهدها المركب في نفس التوقيت، وبالتالي صرف النظر إلى غاية فرار المجموعتين الإرهابيتين الثانية والثالثة بعيدا، أما المجموعة الثانية فقد اتجهت عبر مدخل المركب مباشرة تحديدا إلى النادي المجاور للغرف، ومجموعة ثالثة اتجهت إلى المصنع الغازي وقامت بتفخيخ بعض أجزائه خاصة مناطق تخزين الغاز، تهديدا بنسفه في حال التدخل العسكري لقوات الأمن الجزائرية [1]، وتوضح الخريطة التالية تمركز التيار الإرهابي في الساحل الإفريقي، وتوضح الخريطة في الملحق رقم : 04 تمركز التيار الإرهابي في الساحل الإفريقي

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة هي صورة من صور الجرائم المعتادة، غير أن ما يميزها هو أنها تأتي نتيجة لجهد وعمل إجرامي منظم تقوم على إتيانه وتنفيذه عصابات تتسم بالطابع التنظيمي المحكم، وبوجود زعامات قوية مؤثرة، فضلا عن الأعضاء المشاركين بصورة منتظمة في أنشطة تلك العصابات، [2] أوبعبارة أخرى: الجرائم المنظمة هي تلك الجرائم التي ترتكبها مجموعات أومنظمات أوعصابات إجرامية منظمة، تهدف إلى تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية كالاستحواذ على المال والممتلكات والاستيلاء على بعض المنتجات، وتلجأ لتحقيق ذلك، إلى العديد من الوسائل كالنصب والاحتيال والتزوير والتهريب والخطف والسطو والقتل...إلخ

---

[1] – ناجي. م، " حقائق ومعطيات جديدة عن الاعتداء الإرهابي على تيقنتورين "، يومية الشهاب، أنظر على الرابط التالي: **http://echihab.com/ara/index.php/permalink/20624.html** (25/04/2015 , 22:10)

[2] – سفيان ريموش، "جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي" **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003/ 2004)، ص. 69.

تعرف منطقة الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواءا على مستوى التهريب خاصة السجائر التي تشكل منطقة ديكال بمالي الحلقة الأساسية لها، المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأسلحة، وتبييض الأموال، ولكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطرا والأسرع نموا بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل "الهيروبين، الكوكايين " من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي،[1] إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق شمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست،[2] وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر منطقة الساحل الإفريقي، وأصبحت الجزائر طريق عبور هام للكوكايين والهيروين نحو أوربا، والقادمة عبر دول الساحل والصحراء، حيث يستفيد المهربون والمتاجرون بها من عدة عوامل جيو أمنية للمنطقة، نظرا لأتساعها وقلة سكانها وصعوبة مراقبة حدود الدول فيها، وما زاد الأمر سوءا هو انتشار الرشوة والعمولة وضعف الأجهزة الأمنية لمعظم دول الساحل والأخطر أن الجزائر لم تعد منطقة عبور فحسب بل أصبحت عمليات الاستهلاك فيها في تزايد من سنة لأخرى، خاصة وأن مجتمعات المنطقة ذات نسبة شبانية عريضة تعاني البطالة والتهميش، وبالتالي فهي عرضة للسقوط في هذه المخاطر، إما استهلاكا أواتجارا،[3] كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، حيث تعد منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الأكثر تضررا من الانتشار العشوائي وغير المراقب وال متاجرة غير الشرعية لهذا النوع من الجرائم المنظمة العبر وطنية، والتي تعتبر واحدة من أهم المشاكل الكبرى للأمن في إفريقيا بالإضافة إلى أن التجارة غير الشرعية

---

[1] – امحند برقوق، **المرجع السابق**.

[2] – سميرة نصري، " الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي"، أنظر على الرابط التالي:
http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html (24/04/2015 , 14:10)

[3]– اليامين بن سعدون، **المرجع السابق**، ص . 73.

للأسلحة تعتبر من المغذيات الأساسية لاستمرار الإرهاب ،[1] وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية،[2] وتوضح الخريطة في الملحق رقم : 05 طرق التهريب في منطقة الساحل الإفريقي.

مما سبق نصل إلى أن هناك علاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي حيث ترتبط بعض الحركات إرتباطا وثيقا بالتنظيمات المهربة للأسلحة والمخدرات ، كل طرف يبحث عن منفعته ومصلحته، الإرهاب يسعى للتزود بالأسلحة، ومهربي الأسلحة يهدفون إلى تسويق أسلحتهم في المنطقة وكذا الشعور بالأمان والحماية للتنقل إلى مناطق أخرى، فقد أشارت العديد من التقارير بأن سقوط النظام الليبي دفع بمهربي الأسلحة إلى إخراج عدة أسلحة متطورة من ليبيا من بينها صواريخ أرض–جو وبأن القاعدة حصلت عام 2011 على عشرات الصواريخ المضادة للطائرات وتجهيزات حربية معقدة، كما أشارت تقارير أمنية أن حوالي 40 بالمائة من المخدرات تمر عبر الساحل الإفريقي.[3]

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها السفر "غير المرخص به" إلى بلد أخر أوهو التواجد غير الشرعي في بلاد الغير بدون وثائق رسمية أوتأشيرة تسمح للفرد بالبقاء في ذلك البلد سواء لفترة قصيرة أو طويلة. [4]

وترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر بالأوضاع الأمنية القائمة في دول الساحل الإفريقي، خصوصا في تلك البلدان التي تعيش أزمات أمنية، فهي تعتبر من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الساحل الإفريقي، لأن سرية تلك الحركات تصعب من مراقبتها وتحد من سيادة الدولة

---

[1] – خالد بشكيط، **المرجع السابق**، ص ص، 88– 95.

[2] – قوي بوحنيه، **المرجع السابق**، ص. 3.

[3] – شهرزاد فكيري، فايزة ختو، الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص. 12

[4]– فتحية كركوش، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية إجتماعية "، **دراسات نفسية وتربوية**، ع .4، جوان(2010)، ص ص. 43– 53.

الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية، وأكبر ما يغذي الهجرة غير الشرعية في دول الساحل هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن سبيل للهجرة .[1]

هذه التهديدات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق، الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كبيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست وأدرار، وبالتالي فإن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خاصة وأن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن بالمنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا. [2]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن شساعة حدود الدول الساحلية الصحراوية المجاورة للجزائر، وصعوبة حماية هاته الحدود ، خاصة إذا علما أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر بؤرة من بؤر التوتر، ناهيك عن التهديدات الأمنية التي تواجهها المنطقة، [3] من الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتحدي المشاريع الأجنبية وشكل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والتي تصنف في خانة الدول الفاشلة تشكل تهديد للأمن القومي الجزائري.

---

[1] – حسام حمزة، " الدوائر الجيو سياسة للأمن القومي الجزائري"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **2010 / 2011**)، ص. 98.

[2] – محمد الأمين بن عائشة، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية" أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairnews.info/component/content/article/38-2009-03-26-18-28-54/65427-2013-12-04-17-03-12.html (24/04/2015 , 22:17)

[3] – يوسف أزروال، ليلى لعجال، أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13مارس2014)، ص. 15.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي

إن الحديث عن سياسة أمنية جزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي فرض على الجزائر تكثيف علاقاتها مع الأقاليم والمناطق المجاورة والتي تشهد حالة من الإنفلات الأمني، على اعتبار أن مفهوم الأمن يقوم على أساس ضمان الاستقرار الداخلي من خلال الحد من المخاطر الخارجية، فالتهديدات الأمنية التي تهدد الجنوب الجزائري جعلت الجزائر تدرك أن تكثيف العلاقات مع دول الساحل الإفريقي أمر ضروري من أجل ضمان الأمن والاستقرار الداخلي، فالجزائر تحاول من خلال سياستها الخارجية لعب أدوار رئيسية في العديد من القضايا الدولية من أجل مواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن القومي الجزائري .

المطلب الأول: آليات السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

الفرع الأول: الجهود الدبلوماسية

بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار شهدت السياسة الخارجية الجزائرية حركية دبلوماسية مكثفة حيث عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطا كبيرا على جميع الأصعدة حيث زادت من و تيوتها سعيا لايجاد حلول لمختلف التهديدات الأمنية سيما في منطقة الساحل الإفريقي، مما دفعها إلى التفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها ومن أهم الجهود الدبلوماسية الممكن تعدادها في هذا الشأن.[1]

1 – المشاركة في عقد مؤتمرات والعمل كوسيط في حل النزاعات: وهو العمل الذي ميز السياسة الخارجية الجزائرية ويرتكز على عدة مبادئ أهمها: [2]

– مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية: بما أن الجزائر عضواً في منظمة الإتحاد الإفريقي فإن الجزائر طبقت مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أوالإقليمية أوفي علاقاتها الثنائية، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول حديثة الاستقلال.

---

[1] – مصطفى سايج، " استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/politics (24/04/2015 , 18:31)

[2] – دريس باخويــة، فاطمة الزهراء غريسي، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (13 مارس2014)، ص. 10.

– مبدأ حسن الجوار الإيجابي: والذي يعني إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة التعاون الجهوي عبر الحدود وكذا مبدأ التعاون المبني على المصلحة المتبادلة.

مبدأ عدم المساس بالحدود: إن طبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المستعمرات يدفع الجزائر ومن أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود نظراً لما يمثله هذا المبدأ من أهمية على المستوى الإقليمي، ذلك أن إعادة النظر في الحدود من شأنها أن تدخل إفريقيا في دوامة من الحروب داخل الدولة نفسها وكذا مع الدول الأخرى.

2– تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية: تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر، ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.[1]

حيث صرح وزير الشؤون الخارجية السابق **مراد مدلسي*** على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2010: «العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمي والإفريقي وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الإرهاب»[2].

3– ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية: احتضنتها الجزائر بتاريخ 07، 08 سبتمبر 2011، وللإشارة فقرار عقد هذه الندوة قد تم خلال اجتماع وزاري لدول الميدان بباماكو في شهر مارس 2011 حيث

---

[1]– دريس باخويــة ، **المرجع السابق**، ص. 12.

* مراد مدلسي سياسي جزائري، شغل عدة مناصب قيادية مثل وزيرا للتجارة، ونائب وزير الميزانية، عين وزيرا للمالية من سنة 2005 إلى 2007 ثم عين وزيرا للخارجية الجزائرية إلى غاية سنة 2013، حاليا يشغل منصب رئيس المجلس الدستوري.

[2]– منصور لخضاري، المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، (13مارس2014)، ص ص. 14-17.

تم خلاله التأكيد على التعاون بين بلدان الساحل وشركائهم من أجل "تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب من قبل بلدان الميدان الأربعة" ، أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية شارك فيها 38 وفد ما بين دول وشركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية.[1]

وتعد الندوة حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الميدان (الجزائر ،مالي، موريتانيا والنيجر) والشركاء من خارج الإقليم فرصة لتحسيس مختلف الشركاء من أجل الانخراط أكثر في جهود دول الساحل في مجال التنمية والتصدي لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والوسائل المتاحة للشركاء للمساهمة في عملية التنمية في دول الساحل وذلك من خلال انجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية تساهم في تغيير وجه المنطقة.[2]

4- المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: أول إجتماع له بمشاركة 35 دولة من بينها (الجزائر، جنوب إفريقيا، ألمانيا، السعودية، أستراليا، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إسبانيا، فرنسا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، الأردن، المغرب، نيجيريا، زينلندا الجديدة، باكستان، هولندا، قطر، المملكة المتحدة، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية ، سويسرا، تركيا والاتحاد الأوروبي) ، عقد بمدينة "نيويورك" الأمريكية، بتاريخ 21 سبتمبر 2011 على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تم الإعلان عن إنشاء هذا المنتدى من قبل وزير الشؤون المغاربية والإفريقية السابق **عبد القادر مساهل***، خلال مؤتمر صحفي في 26 سبتمبر 2011 في الجزائر العاصمة. [3]

الفرع الثاني: المبادرات العملياتية الميدانية

تتمثل أهم المبادرات العملياتية الميدانية في:

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – "المشاركون في ندوة الجزائر لمكافحة الإرهاب يجمعون على ضرورة دفع عجلة التنمية في منطقة الساحل"، أنظر على الرابط التالي: **https://sites.google.com/site/djazairelakhbar/wajiha/alger-sahel** (23/04/2015 , 19:47)

* عبد القادر مساهل سياسي جزائري، شغل عدة مناصب سياسية من بينها رئيس فرع (حركات التحرر) بوزارة الشؤون الخارجية، سفير الجزائر ببوركينافاسو، سفير مستشار لدى وزارة الشؤون الخارجية، مكلف بالمسائل الإفريقية، سفير الجزائر بهولندا، مبعوث خاص لرئيس الجمهورية مكلف بمتابعة عمليات السلام بالجمهورية الديمقراطية للكونغو.

[3]- Radia Zerrouki, «L'Algérie membre actif du Forum mondial de lutte antiterroriste » , dans: **http://www.Inr-dz.com/index.php** (24/03/2015 , 10:36)

1- **وحدة التنسيق والاتصال:** أنشأت بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، وتشاد السابق انعقاده بتاريخ 16 مارس 2010، حيث أجمعت مؤسسات الصليب الأحمر لمنطقة الساحل الإفريقي والهلال الأحمر الجزائري، على ضرورة التعاون وتوحيد الجهود وتقسيم المهام فيما بينهم، وهذا من أجل إنقاذ المتضررين ليس فقط بسبب الجوع والفقر وإنما بسبب العنف جراء النزاعات والخلافات الداخلية، ناهيك عن التوترات الأمنية التي يحدثها الإرهاب في منطقة الساحل وللإشارة فإن هذه الجماعات الإرهابية المن بثرة في منطقة الساحل الإفريقي، أصبحت تستهدف هؤلاء السكان ليس بتدميرهم وإنما بتزويدهم بالمعدات والإمكانيات من غاز، ماء، غذاء وكهرباء وهذا لضمان مساندتهم وانضمام عدد كبير من السكان إلى هذه الجماعات المسلحة، وهي الإستراتيجية التي يعمل عليها الإرهاب في المنطقة من أجل تجنيد وتقوية صفوفه، غير أن "وحدة التنسيق والاتصال" تريد استغلال هذه الإستراتيجية بصورة ذكية من خلال تجنيد وفود من مؤسسات المجتمع المدني للانتشار في منطقة الساحل الإفريقي، بقائمة من الأهداف على رأسها القضاء على الأفكار التي زرعها الإرهاب في أذهان سكان المنطقة وعلى هذا الأساس اختارت وحدة التنسيق والاتصال هذه المرة الهلال الأحمر الجزائري والصليب الأحمر لمنطقة الساحل، للانتشار في المنطقة بأغراض إنسانية من بينها توفير الغذاء و الدواء ...إلخ .[1]

2- **لجنة الأركان العملياتية المشتركة:**

أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أفريل 2010 بمدينة تمنراست التي اتخذت مقرا لقيادتها العملياتية من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء: الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر.

جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية الأنجع للإرهاب الذي بات خطرا عابرا للأوطان، تستلزم مكافحته ضرورة إيجاد سبل التعاون بين

---

[1] – حورية ريش، "وحدة التنسيق والاتصال تختار الهلال الأحمر الجزائري لتعبئة سكان الساحل الإفريقي بمخاطر الإرهاب"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/elmassar/10850 (23/03/2015 , 14:31)

الأوطان المتعددة ، و تحددت مهام اللجنة أساسا في متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية ، الإضافة إلى مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها وضمان متابعة تطور الوضع الأمني.[1]

المطلب الثاني: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي

يعود اهتمام الجزائر لما يجري في منطقة الساحل الإفريقي إلى سعيها للحفاظ على أمنها القومي بالإضافة إلى تخوفها من التواجد الأجنبي فيها مما يشكل تهديدا مباشرا لها، فا لجزائر تحاول منع التدخل الأجنبي الذي يعمل على الإستقطاب في هذه المنطقة نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم التي تستخدم في الصناعات وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام، كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة ،[2] بالإضافة إلى وجود ثروات أخرى مثل النفط والغاز، فالجزائر تسعى إلى دفع دول المنطقة نحو إجراء تعاون وتنسيق أمني سياسي لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال الجريمة ،[3] وغيرها من التهديدات التي تعرفها المنطقة لذا كان لزاما على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة تفاديا لأي تهديد لأمنها القومي، فالجزائر تسعى لقطع الطريق ضد أي تدخل خارجي بحجة مكافحة الإرهاب، حيث رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أن تكون الجزائر مقرا لقاعدة أفريكوم ودعا أيضا دول المنطقة إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية بعيدا عن الوصاية الأمريكية والأجنبية في المنطقة، [4] حيث أكد من خلال اجتماع الدول السبع تبليغ رسالة واضحة لشرك اء الجزائر الأفارقة مفادها إما السير وفق السياسة الأجنبية وبالتالي تخلي الجزائر عنهم أوالتوافق كأفارقة حول أجندة تخدم مصالح دول الساحل لا مصالح الغير كما شجعت هذه الدول على رفض نقل مقر القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بإفريقيا "أفريكوم" إلى دول المنطقة،

---

[1] – منصور لخضاري، **المرجع السابق**، ص ص، 14-17.

[2] – مجدي الداغر، **أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم** (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص114.

[3] – فازية ويكن، **المرجع السابق**، ص. 14.

[4] – " أزمة الساحل: هل تحتاج الجزائر إلى دبلوماسية خارجية؟"، الجزائر نيوز، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairnews.info/madani/72574-2014-05-09-17-07-28.html (20/03/2015 , 16:18)

وجعلتها توافق على سياسة إفريقية محضة، حيث أكد وزير الخارجية الجزائري السابق مراد مدلسي أن "الحل في الساحل الإفريقي يوجد بين يدي دوله"، ويتوافق هذا الموقف مع الرفض الجزائري المتكرر لأي وجود عسكري أمريكي أوغربي في دول الساحل الإفريقي، بداعي مواجهة الإرهاب، فالجزائر تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى بلورة رؤية أمنية جماعية حول تطور التهديدات الإرهابية في دول منطقة الساحل الإفريقي وتفعيل اتفاقيات تسليم الإرهابيين الموقعة فيما بينها، [1] وهذا ما أكده الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية سابقا عبد القادر مساهل، لكون الأمن القومي الجزائري مرتبط بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي بحيث تدل تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري على مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها بعدما انشغلت الجزائر بالاهتمام بالعلاقات مع الشمال خصوصا أوروبا، لذا نجدها قد كثفت من اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عندما أصبح الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي يستند في الواقع إلى مجموعة من التهديدات الآتية منهما،[2] حيث أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائرية **رمطان لعمامرة*** بنواكشوط أن الجولة التي بدأها في موريتانيا تأتي تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أمر بأن يتم التركيز على دول الجوار وبالأخص دول الميدان التي تتقاسم معها الجزائر مصالح إستراتيجية وتعمل معها سويا على التصدي لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدو د،[3] حيث أن الجولة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية رم ط ان لعمامرة لعدد من الدول الإفريقية، سيما بمنطقة الساحل، أكدت على مساعي السياسة

---

[1] – " تحليل إخباري: الجزائر تحشد دول الساحل الإفريقي في مواجهة تهديدات القاعدة والتدخل الأجنبي"، الصفحة الرئيسية للشرق الأوسط، أنظر على الرابط التالي:
http://arabic.people.com.cn/31662/6924583.html (20/03/2015 , 14:11)

[2] – "بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل الجزائر أمام فرصة تاريخية للرياد الإقليمية"، الجزائر نيوز، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairnews.info/local/73436-2014-05-28-17-44-18.html (25/03/2015 , 18:19)

* سياسي جزائري، ولد في ولاية بجاية في عام 1952 ، تخرج من المدرسة العليا للإدارة، اشتغل سابقا في منصب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، وكذلك كمبعوث للأمم المتحدة إلى ليبيريا بين عامي 2003 و2007، وفي المجال الدبلوماسي اشتغل كسفير الجزائر لدى الأمم المتحدة في الفترة بين 1993 و1996 ، وانخرط في العديد من الوساطات لحل عدد من النزاعات في القارة الأفريقية، حتى تم تعيينه وزير الشؤون الخارجية في 11 سبتمبر 2013.

[3] - وزارة الشؤون الخارجية، "الرئيس بوتفليقة أمر بأن يتم التركيز على دول الجوار لمحاربة خطر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود (لعمامرة)"، أنظر على الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/news_article/1503.aspx (19/03/2015 , 23:12)

الخارجية الجزائرية في البحث عن وجهات نظر مع الدول الإفريقية لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية التي تعاني منها القارة الإفريقية في ظل التهديدات الإرهابية التي تشهدها دول الساحل على وجه الخصوص، خاصة وأن الجزائر لديها تجربة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وهو ما تجلى واضحا خلال اعتداءات تيقنتورين والتي مكنت من إفشال إحدى أهم مخططات القاعدة بالمنطقة.[1]

فالسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شهدت حركة دبلوماسية مكثفة تجاه دول الساحل الإفريقي خاصة النيجر، موريتانيا، تشاد، مالي، ويقود هذه الحركية الدبلوماسية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وينطلق من فكرة أساسية أن من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية تكريس السلم الإقليمي والدولي كأولوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، بإضافة إلى أمننة الحدود الجزائرية، [2] خاصة وأن دول الساحل الإفريقي كلها تعاني من تهديدات أمنية خطيرة بإمكانها أن تمس الأمن القومي الجزائري في أي وقت، ولهذا عملت الجزائر على التقيد بالمواثيق الدولية، كميثاق الجامعة العربية، وميثاق الإتحاد الإفريقي، وميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي واعتبرتها كوسائط لحل النزاعات والخلافات مابين الدول والجماعات، هذا بالإضافة إلى لعب الجزائر دور الطرف الثالث أوالوسيط بصفة تصل إلى بروزها كوسيط دولي بارع تمكن من كسب الثقة من كل الأطراف الدولية، لذا فقد قامت الجزائر بأكثر من 10 عمليات وساطة وانتهت كلها بالتوصل إلى اتفاق بين المتنازعين كان من بينها في الساحل الإفريقي النزاع في شمال مالي بين الحكومة المالية والحركة من أجل الديمقراطية، [3] ورغم أن السياسة الخارجية الجزائرية تسعى لتكريس السلم على مستوى دول الساحل الإفريقي إلا أنها تركز دائما على تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

[1] – مجيد . د، " الدبلوماسية الجزائرية تبحث عن حلول لمشاكل إفريقيا " ، جريدة صوت الأحرار، أنظر على الرابط التالي:
http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/13171.html (21/03/2015 , 13:57)

[2] – محمد الأمين بن عائشة، " بن عائشة محمد الامين...السياسة الخارجية الجزائرية "، أنظر على الرابط التالي:
http://www.maqalaty.com/43662.html (25/03/2015 , 16:52)

[3] – مهدي فتاك، **المرجع السابق**، ص. 54.

الخاتمة

يعتبر الحديث عن الأمن والسياسة الخارجية أمرا ضروريا، نظرنا لتقارب المفهومين وقد سعت هذه الدراسة من خلال ما تحتويه، إلى إبراز وتوضيح العلاقة بين المفهومين وكذا لتسليط الضوء على حقيقة ووضع السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال دراسة محددات السياسة الخارجية الجزائرية، ودورها في الساحل الإفريقي في ظل تزايد التهديدات الأمنية في هذه المنطقة، ومن خلال ما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي:

– أن مفهوم الأمن رغم توسعه إلا أنه لم يلق تعريفا موحد ا ومحدود بدقة، لذا كانت الدراسات الأمنية واحدة من الحقول الفكرية الأكثر زخما إذ عرفت حوارا منظوراتيا حول مفهوم الأمن، حيث تعتقد الواقعية أن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع من سعي مختلف الوحدات الدولية إلى إكتساب القوة أوإستعمالها أوالتهديد بإستعمالها في عالم تسوده الفوضى، فالمفهوم التقليدي للأمن يركز على أمن الدولة فقط، وأن التهديدات واضحة ويمكن إدراكها، فالتهديدات التي تواجهها الدولة تأتيها من طرف دول أخرى ومواجهتها بأدوات عسكرية، أما النظرية الليبرالية وأن تعددت تنويعاتها فقد ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات في تحقيق التعاون والإستقرار، فهي تعتبر أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول، وأن إنتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، إنطلاقا من أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض.

– وفي ظل التحولات التي عرفتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة مع بداية التسعينات من القرن الماضي، بدأت الدراسات الأمنية تتطور على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن، فالقوة لم تعد ترتبط إرتبلطا وثيقا بالعامل العسكري بل تعدته، وهو ما جعل التصورات العقلانية للأمن غير كافية لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المعقدة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة... مما إستدعى إعادة النظر في صياغة مفهوم الأمن، ليشمل التهديدات العسكرية والتهديدات التي عرفتها البئية الدولية بعد الحرب الباردة، وقد برزت عدة محاولات ، منها محاولة توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن ، ومن ج انبها إهتمت النظرية البنائية بالبناء الإجتماعي للأمن و إعتبرته بناءا سياسيا تكون فيه الأسبقية للتفاعل الإجتماعي، الهوية،

القواعد/المعايير، غير أن أصحاب المدرسة النقدية لم يكتفوا بمجرد محاولة توسيع مفهوم الأمن، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث إهتمت بمفهوم الأمن الإنساني، معتبرة الفرد الوحدة المرجعية لأمن ب الإضافة إلى الدولة، كما إعتبرت الأنعتاق هو التجسيد الفعلي للأمن الإنساني.

فللمقاربات الحديثة لم تهمش دور الدولة، فهي المسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها ، وفي هذا السياق تبرز القضايا الأمنية كموضوع رئيسي تدور حوله السياسة الخارجية للدول ذلك أن أي دولة تسعى للحفاظ على أمنها وضمان وجودها.

– الحديث عن نظرية لدراسة السياسة الخارجية يعبر عن مدى التقدم الذي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي، وهناك إتجاهين لدراسة السياسة الخارجية، الإتجاه الأول غير نظري يعنى بالتوجه السياسي ويتم فيه التركيز على التاريخ الدبلوماسي لدولة ما وسياسة دولة ما خلال فترة زمنية معينة أوإتجاه قضية محددة، أما الإتجاه الثاني فهو نظري يركز على الأنماط والسلوكيات من خلال عدة نماذج نجد من بينها نموذج التحليل العقلاني الذي يقوم على منطق الإنسان الإقتصادي، ونموذج التحليل البنائي الذي يرتبط بمنطق الإنسان الإجتماعي.

– السياسة الخارجية الجزائرية تنطلق من جملة من المحددات تتمثل في كون الجزائر تتميز بالعمق الإستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، ويتمثل هذا العمق الإستراتيجي في البعد الجغرافي والبعد الإقتصادي بالإضافة إلى عوامل أخرى، فجغرافيا تتمتع الجزائر بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا والأولى عسكريا، فللمحددات التي تم ذكرها تؤثر بصفة مباشرة على السياسة الخارجية الجزائرية، فهي تتأثر بواقعها الداخلي وتتفاعل مع المتغيرات الدولية.

– ما يلاحظ من خلال دراسة النسق العقيدي لرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن قيم الشخصية وفرض التصورات الشخصية لمختلف القضايا واضح نتاج الخبرة التي يمتلكها، فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة يرى أو يبني تصوراته حول السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية للجزائر خصوصا مع محيطها المباشر بخلفية تاريخية.

– تركز السياسية الخارجية الجزائرية على دور السلطة التنفيذية في تحديد المعالم الموجهة للسياسة الخارجية، فالرئيس عبد العزيز بوتفليقة هو منفذ السياسة الخارجية الجزائرية، كما أن الأولويات الأمنية تعتبر محددا أساسيا للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، فهي تركز على الأمن بمفهومه الموسع، حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج، مع التركيز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

– الجوار الجيو سياسي الذي يربط الجزائر بالساحل الإفريقي، وما يتضمنه هذا الجوار من تهديدات أمنية، كانت عاملا محددا في إدراج الجزائر للساحل الإفريقي ضمنة الدائرة الأمنية المهمة في سياستها الخارجية.

– منطقة الساحل الإفريقي ذات إنكشاف أمني حاد ترتبط بعدد من المعضلات الأمنية، أهمها صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، البنى الاقتصادية الهشة، ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر وانتشار لجميع أشكال الجريمة، وتظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني، وما يخلفه من أثار سلبية على سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل بالإضافة فإن الانكشاف الأمني هو ما سيشكل تهديدات يمكن تصديرها للجزائر خاصة في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب الذي يعتبر واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة وأيضا المتاجرة بالمخدرات الصلبة، وأكبر التهديدات في منطقة

الساحل هي ظاهرة الإرهاب وتواجد الجماعات الإرهابية في المنطقة بحكم استفادتها من عامل الطبيعة الصحراوية التي تصعب عملية مراقبة الحدود.

– قامت الجزائر بالعديد من التحركات الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الآتية من الجوار الساحلي، وعلى رأسها الإرهاب، فالسياسة الخارجية الجزائرية عرفت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إهتماما أمنيا مكثفا ، ما دفع إلى إنشاء تصور مشترك بريادة جزائرية لمواجهة الظاهرة "الإرهابية" وذلك بتنصيب قيادة عسكرية مشتركة تتولى التنسيق الأمني والاستخباراتي والعسكري بين الأجهزة المكلفة بمقاومة "الإرهاب" وملاحقة عناصر "القاعدة" في المنطقة.

– الجزائر وبموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر فأكثر بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجنوب حيث المشاكل والتهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي تتفاقم بشكل سريع وخطير.

الملاحق

الملحق رقم: 01 يوضح الفوارق بين مختلف النقاشات الأمنية حول مفهوم الأمن

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية، النيوواقعية)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاجن)	الأمن الإنساني
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات الأقليات	الأفراد
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الأمني Security Dilema (Robert Jervis)	المأزق المجتمعي Societal Dilema (Barry Buzan)	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد (John Burton)
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	– استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد – التسلح وتوازن القوى (الواقعية) – تدخل القوة العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول – توظيف القوة الاقتصادية (النيوواقعية)	– تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على إيقاف العنف. – العمل على الدروب الثلاثة للدبلوماسية. – التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند.	– استخدام القوة بشكل جماعي. –الضوابط المؤسساتية والدمقرطة – التنمية الاقتصادية المتساندة.
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض إنسانية (الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) غياب إجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	

المصدر: عادل زقاغ، " إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html (12/03/2015 , 18:27)

الملحق رقم:02 خريطة توضح الموقع الجغرافي للجزائر

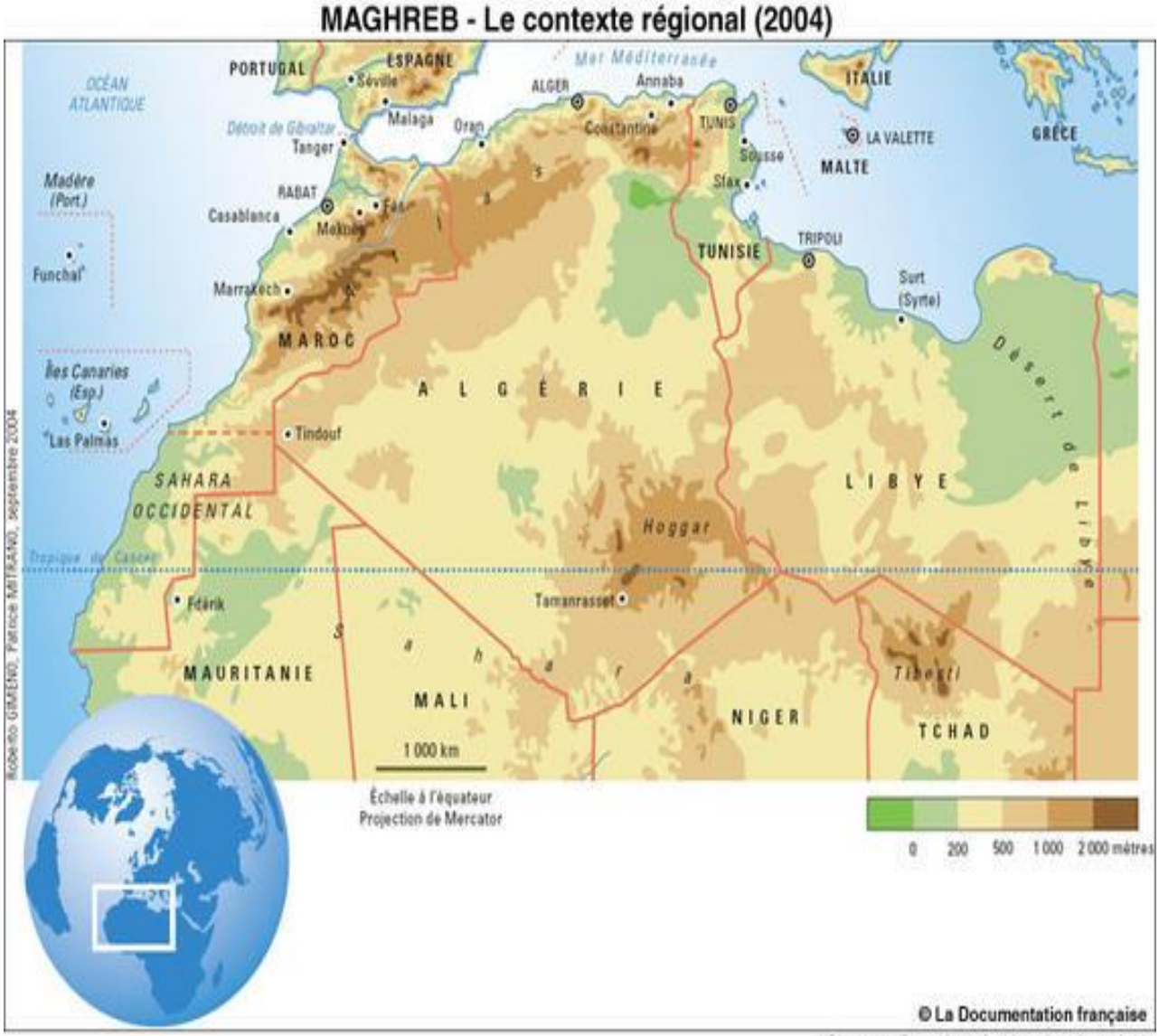

Source : Questions internationales n° 10

المصدر: فازية ويكن، تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية الإمكانيات ، المظاهر ، والتحديات، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص.4.

الملحق رقم: 03 خريطة توضح دول الساحل الإفريقي

المصدر: أ.د. قوي بوحنية ، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، أنظر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412111019506275 44.htm (24/04/2015 , 23:07)

الملحق رقم 04: خريطة توضح تمركز التيار الإرهابي في الساحل الإفريقي

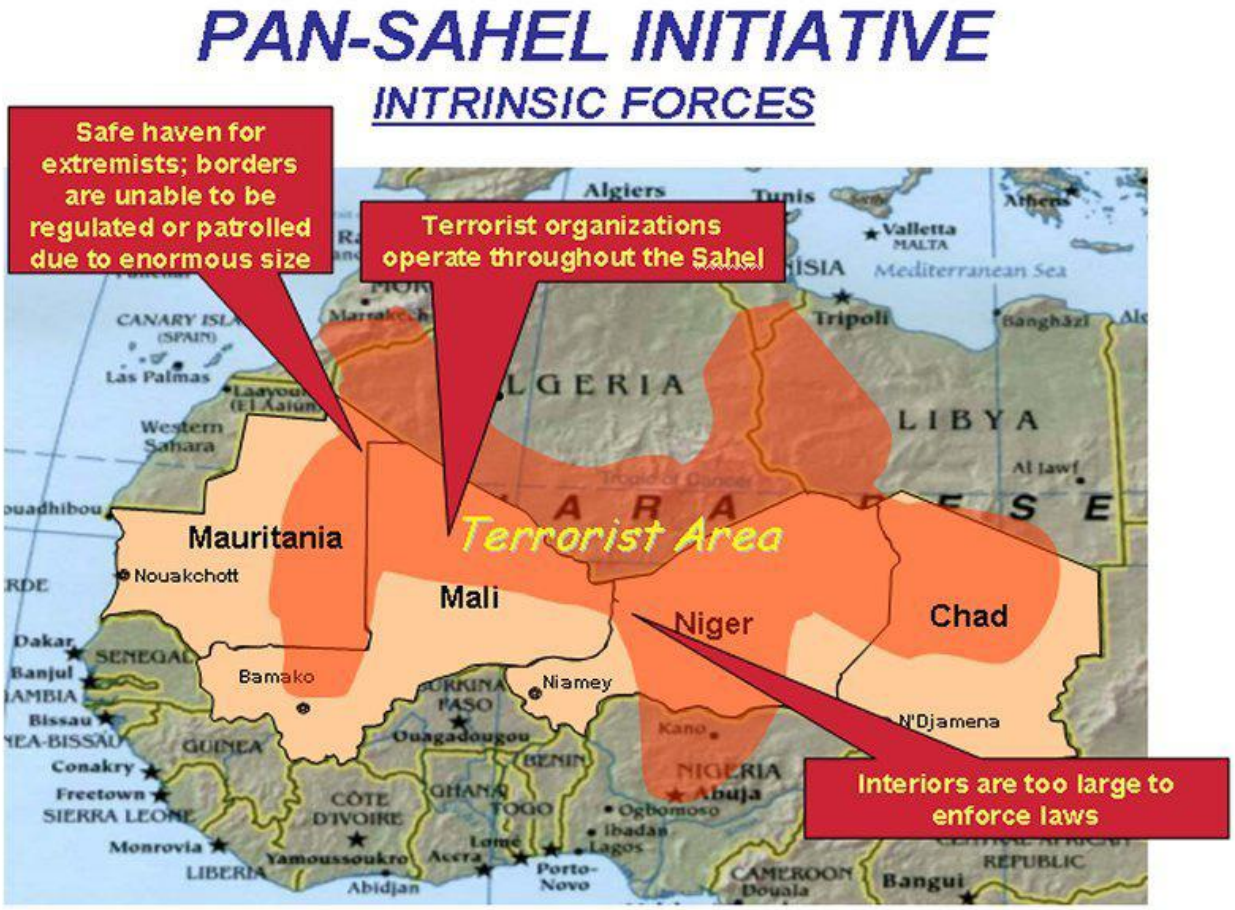

المصدر: عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات ، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (28 فيفري 2013)، ص.15.

الملحق رقم 05 : خريطة توضح طرق التهريب في منطقة الساحل **الإفريقي**

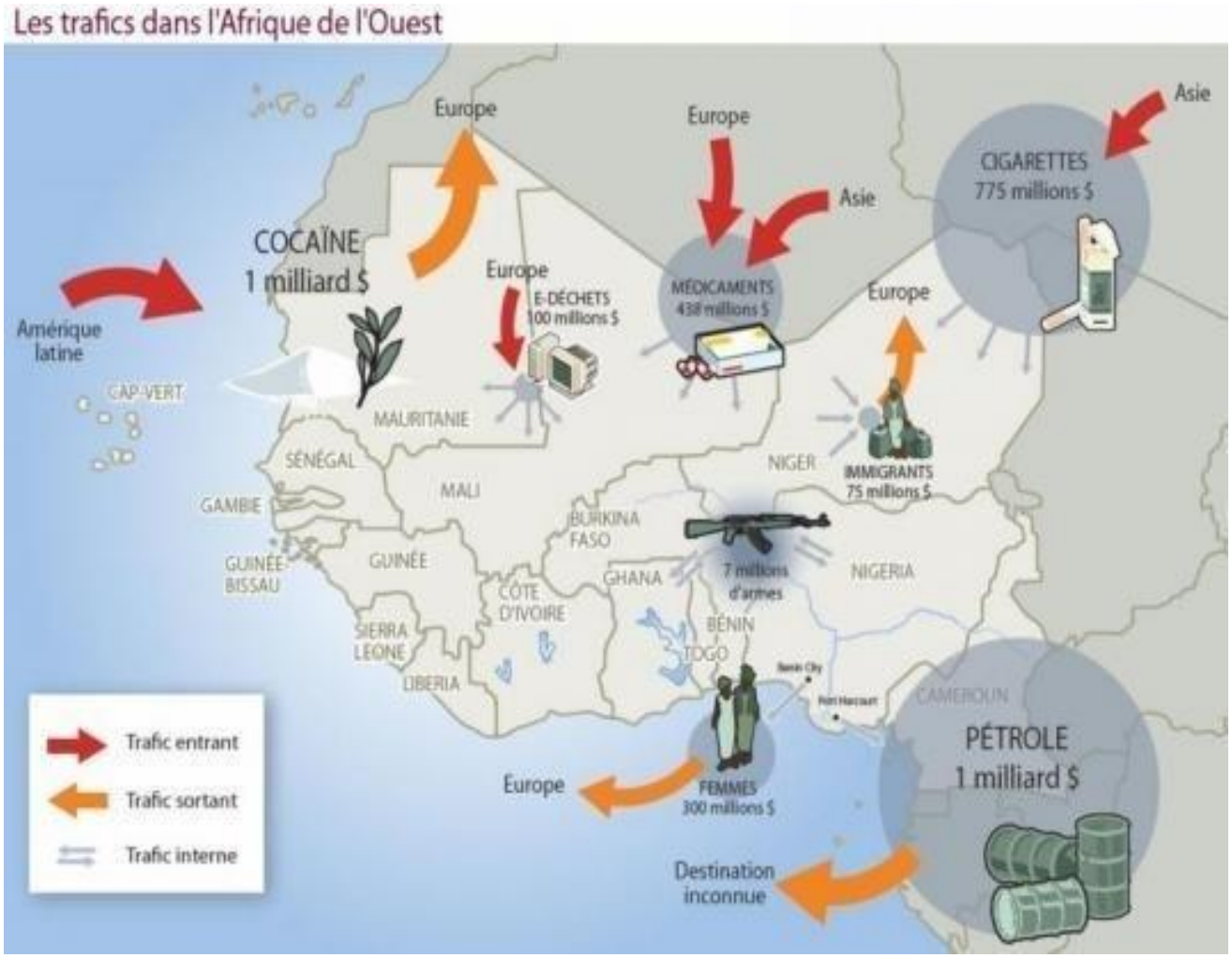

المصدر: خديجة بوريب، تحقيق الزعامة الاقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية الإمكانيات، المظاهر، والتحديات، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (13 مارس2014)، ص. 10.

قائمة المراجع

أولا: المصادر

- القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- الأقداحي هشام محمود، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

2- بوحنية قوي، **الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية والإنكفاء الأمني الداخلي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

3- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

4- جنسن لوريد ، **تفسير السياسة الخارجية** تر: محمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1980.

5- حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1 ، 1985.

6- الداغر مجدي، **أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم** ، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

7- سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط. 2، 1998.

8- عبد الحميد حسن درويش، **الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة** ، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999.

9- غضبان مبروك ، **المدخل للعلاقات الدولية** ، الجزائر: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية ، 2005.

10- فرج أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

11- قرني بهجة وهلال على الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية** ترجمة: جابر سعيد عوض، القا هرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط. 2، 2002 .

12- قوجيل سيد احمد، الدراسات الأمنية النقدية، الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

13- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهاتن، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة: مركز الخليج، 2008.

14- المسيري عبد الوهاب، التريكي فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق: دار الفكر، ط. 1، 2003.

15- مقلد إسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** ، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1999.

16- مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

17- مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** ، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

18- مصباح عامر ، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

19- النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

المجالات والدوريات:

1- أبو زيد أحمد محمد، " كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية عامة "، **مجلة العلوم السياسية** ، ع. 44، ص ص. 25-76.

2- كركوش فتحية، " الهجرة غير الشرعية في الجزائر – دراسة تحليلية نفسية إجتماعية "، **دراسات نفسية وتربوية**، ع .4، جوان(2010)، ص ص. 43- 53.

3- المهداوي مثنى علي، " واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد" (**مجلة العلوم السياسية)**، ع. 28-39، ص ص. 106- 122.

4- النعيمي أحمد نوري، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية** ، ع. 46(2013)، ص ص. 39 - 72.

المذكرات:

1- أبصير أحمد طالب، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009 .

2- بشكيط خالد، " دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/ 2011.

3- بشلاغم جيلالي، " العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002 - 2010"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011/2010.

4- بيرم فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010.

5- حجار عمار، " السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002.

6- حمزة حسام، " الدوائر الجيو سياسة للأمن القومي الجزائري "، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 / 2011.

7- حموته فاطمة، " البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة "، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010.

8- ختو فايزة، " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007 .

9- دريكش نجيم، " تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

10- ريموش سفيان ، " **جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي** "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2003/ 2004 .

11- زغوني رابح، " تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص المقتربات النظرية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/ 2008.

12- شيباني إيناس، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن – دراسة تحليلية مقارنة- " ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010.

13- عطية إدريس، "الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

14- فتاك مهدي ، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 2009/1999 "، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010.

15- قريب بلال، " السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/ 2011.

16- قسوم سليم،" الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية " ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

17- محمد الطاهر عديلة، " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999- 2004 "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004/ 2005.

18- معمري خالد ،" **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** "، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007/ 2008.

19- نباتي وهيبة، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، جامعة تيز وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

20- اليامين بن سعدون، " **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب البارد دراسة حالة مجموعة 5 + 5** "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/ 2012.

الندوات والملتقيات

1- إدريس عطية، التغير في السياسة الإقليمية للجزائر ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، تبسة 13 مارس2014.

2- إدريس عطية ، " محاضرات في مقياس الدراسات الأمنية " محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، تبسة (الجزائر): جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فيفري2014.

3- أزروال يوسف، لعجال ليلى، أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، تبسة 13 مارس2014.

4- اعراج سليمان، متغير التنمية في سياسة الجزائر الاقليمية الراهنة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة 13 مارس2014.

5- باخويــة دريس، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة 13 مارس2014.

6- بن طيبة صونية، مواقف الجزائر وسياستها الخارجية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، تبسة 13 مارس2014.

7- رقولي كريم، مقاربة معرفية ومفاهمية للسياسة الخارجية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، تبسة 13 مارس2014.

8- عيسات فضيلة،" السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة 13 مارس2014.

9- فرحاتي عمر، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات، ورقلة 27-28/ فيفري 2013.

10- فكيري شهرزاد، ختو فايزة ، الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة 13 مارس2014.

11- لغرام جهاد، العيدي موسى، سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، نمط الإمكانات وحدود الدور، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة 13 مارس2014.

12- لخضاري منصور، المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد ، تبسة 13 مارس2014.

مواقع الانترنت

1- برقوق أمحند ، "منطق الأمننة في ساحل الأزمات"، أنظر على الرابط التالي:

http://politics-ar.com/ar2/?p=3003 (23/04/2015 , 18:21)

2- بوحنية قوي ، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، أنظر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412111019506275 44.htm (24/04/2015 , 23:07)

3- بن عائشة محمد الأمين، " قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيوإستراتيجية (دراسة حالة مالي)"، أنظر على الرابط التالي:

http://soutalgnoub.net/index.php?option=com_content&view=article&id=7063:2015-03-21-11-16-03&catid=160:2012-06-01-02-08-36 (15/02/2015 , 19:08)

4- بن عائشة محمد الأمين ، " السياسة الخارجية الجزائرية "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.maqalaty.com/43662.html (25/03/2015 , 16:52)

5- بن عائشة محمد الأمين ، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية" أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairnews.info/component/content/article/38-2009-03-26-18-28-54/65427-2013-12-04-17-03-12.html (24/04/2015 , 22:17)

6- بولمكاحل إبراهيم، " تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية"، أنظر على الرابط التالي:

file:///C:/Users/SARL%20TINTEL/Desktop/Nouveau%20dossier%20%283%29/boulemkahel_sp.htm
(10/03/2015 , 21:07)

7- تاكايوكي ياماامور، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية " (تر: عادل زقاغ)، أنظر على الرابط التالي:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.html (02/03/2015 , 19:57)

8- ريش حورية، "وحدة التنسيق والاتصال تختار الهلال الأحمر الجزائري لتعبئة سكان الساحل الإفريقي بمخاطر الإرهاب"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/elmassar/10850 (23/03/2015 , 14:31)

9- زقـاغ عـادل ، " إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html (12/03/2015 , 18:27)

10- جصاص لبنى، " المتغير الأمني وآثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة " ، أنظر على الرابط التالي:

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=320931 (02/03/2015 , 20:16)

11- الجزائر نيوز، أزمة الساحل: هل تحتاج الجزائر إلى دبلوماسية خارجية؟ " أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairnews.info/madani/72574-2014-05-09-17-07-28.html (20/03/2015 , 16:18)

12- الجزائر نيوز ، " بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل الجزائر أمام فرصة تاريخية للرياد الإقليمية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairnews.info/local/73436-2014-05-28-17-44-18.html (25/03/2015 , 18:19)

13- الحدي أسامة ، " صنع القرار في السياسة الخارجية "، أنظر على الرابط التالي:

http://9alam.com/community/threads/sny-alqrar-fi-alsias-alxargi.11890 (18/03/2015 , 14:28)

14- حمداوي جميل ،" النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.alukah.net/publications_competitions/0/38934 (08/03/2015 , 20:47)

15- زلماط حياة ، " التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء"، أنظر على الرابط التالي:

http://ar.sahara-times.com/_a2453.html (23/04/2015 , 21:33)

16- د. مجيد ، " الدبلوماسية الجزائرية تبحث عن حلول لمشاكل إفريقيا " ، جريدة صوت الأحرار، أنظر على الرابط التالي:

http://www.sawt-alahrar.net/ara/national/13171.html (21/03/2015 , 13:57)

17- السعد محمد نجيب ، "الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث سبتمبر... سعي دائم لبناء أمبراطورية جديدة"، **الوطن**، أنظر على الرابط التالي:

file:///C:/Users/SARL%20TINTEL/Desktop/Nouveau%20dossier%20%283%29/Alwatan.htm

(15/02/2015 , 21:17)

18- السعد محمد نجيب ، " الأطماع الأميركية في إفريقيا .. دول جنوب الصحراء نموذجا ما سر الاهتمام الأميركي المفاجيء بدول جنوب الصحراء ؟ " أنظر على الرابط التالي:

http://www.alwatan.com/graphics/2011/09sep/7.9/dailyhtml/qadaia2.html (26/04/2015 , 20:27)

19- سايح فائزة ، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/elhiwar/12454 (25/03/2015 , 20:26)

20- سايج مصطفى، " استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/politics (24/04/2015 , 18:31)

21- شوقي مريم ، التصور الأمني لمدرسة كوبنهاغن " ، أنظر على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/m/s.asp?aid=396778&r=75&cid=0&u=&i=0&q

(04/03/2015 , 18:16)

22- الصفحة الرئيسية للشرق الأوسط، " تحليل إخباري: الجزائر تحشد دول الساحل الإفريقي في مواجهة تهديدات القاعدة والتدخل الأجنبي"، أنظر على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/31662/6924583.html (20/03/2015 , 14:11)

23- طه علي أحمد ، " الواقعية في العلاقات الدولية "، أنظر على الرابط التالي:

http://tahaaly80.blogspot.com/2009/12/blog-post_4025.html (16/03/2015 , 14:27)

24- طرشي يسين، حكيمي توفيق، " المعضلة الأمنية الدولية "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.startimes.com/?t=21240967 (13/02/2015 , 18:03)

25- عامر عادل ، " العلاقة بين الأمن القومي والنظام الدولي الجديد "، أنظر على الرابط التالي:

http://www.safsaf.org/word/2013/des/50.htm (10/03/2015 , 18:17)

26- م . ناجي، " حقائق ومعطيات جديدة عن الاعتداء الإرهابي على تيقنتورين "، يومية الشهاب، أنظر على الرابط التالي:

http://echihab.com/ara/index.php/permalink/20624.html (25/04/2015 , 22:10)

27- المجلس الدستوري،" الفصل السابع مبادئ السياسة الخارجية "، أنظر على الرابط التالي:

file:///C:/Users/SARL%20TINTEL/Desktop/Nouveau%20dossier (26/04/2015 , 21:17)

28- النابلسي محمد أحمد ، "التحليل النفسي لشخصية الرئيس أوباما"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.waton.com/10/feature/11720-2013-13-16-18-34-36.html (14/04/2015 , 21:15)

29- نصري سميرة، " الجريمة المنظمة عبر الساحل الافريقي"، أنظر على الرابط التالي:

http://samiranasri.blogspot.com/2008/09/blog-post.html (24/04/2015 , 14:10)

30- والت ستفن، " العلاقات الدولية، عالم واحد، نظريات متعددة"، (ترجمة: عادل زقاغ و زيدان زياني)، أنظر على الرابط التالي:

http//www.geocities.com/adel zeggagh/polreview.html (07/03/2015 , 19:25)

31- وزارة الشؤون الخارجية، " الرئيس بوتفليقة أمر بأن يتم التركيز على دول الجوار لمحاربة خطر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود (لعمامرة)" ، أنظر على الرابط التالي:

http://www.mae.gov.dz/news_article/1503.aspx (19/03/2015 , 23:12)

32 - هلال علي الدين ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**، www.kotobarabia.com.

33- " بوتفليقة: 5 أهداف وراء العهدة الرابعة "، **البلاد**، أنظر على الرابط التالي:

http://www.elbilad.net/frontend/article/index?id=29 (19/03/2015 , 11:27)

34- " نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة" ، أنظر على الرابط التالي:

http:// www.el-mouradia.dz/arabe/ president/presidentar.htm (25/03/2015 , 15:12)

ثالثا المراجع باللغة الأجنبية:

1- Bienen Derk , Freund Corena , Ritberger Volker , " Societal Interests , Policy Networks , and Foreign Policy : An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory " , **Working Paper No. 33** , Germany: Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung .

2- Easton David, **A Framework for political Analysis** , Englewood Cliffs, N.J Prentice Hall, 1969.

3- J . N . Mattis , " The Joint Operating Environment 2010 " , **United States Joint forces Command .** February 18 , 2010 .

4- Roche Jean Jacques, **Théories des Rolations Internationales**, Paris: Montchrestien editions,2004.

5- Roche Jean Jacques, **Theories de la sécurité**, Paris: Montchrestien editions, 2002.

6- Wendt Alexander, **The Social Theory of International Politics**, London: Cambridge university press, 1999.

7- Zerrouki Radia, «L'Algérie membre actif du Forum mondial de lute antiterroriste » , dans:

http://www.Inr-dz.com/index.php (24/03/2015 , 10:36)

8- «La géographie de l' Algérie », dans :

http://www.firdaous.com/0072-la-geographie-de-l-algerie.htm

(07/04/2015 , 19:20)

9- Viau Helene, « LA Théorie Critique, le concept de sécurité en relations internationales» , dans:

http: //www.er.eqam.ca/nobel/cepes/notes/notes8html

(08/03/2015 , 23:12)

10- « ideology » , dans:

http://www.vocabulary.com/dictionary/ideology (03/05/2015 , 12:56)

الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة .....أ – ز

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة 1– 23

المبحث الأول: النقاشات النظرية في الدراسات الأمنية 2

المطلب الأول: التصورات التقليدية 2

المطلب الثاني: التصورات الحديثة 7

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لدراسة السياسة الخارجية 24

المطلب الأول: المقاربات العقلانية 15

المطلب الثاني: المقترب البنائي 22

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 24– 44

المبحث الأول: المحددات الموضوعية للسياسة الخارجية الجزائرية 25

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية 26

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية 30

المبحث الثاني: المحددات السيكولوجية لرئيس عبد العزيز بوتفليقة 33

المطلب الأول: دراسة سيكولوجية لشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 34

المطلب الثاني: مساعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صناعة القرار الخارجي 39

الفصل الثالث: البعد الأمني في العلاقات الخارجية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي 43–61

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وإنعكاساتها على الأمن القومي الجزائري ... 44

المطلب الأول: الساحل الإفريقي: مقاربة جيو – أمنية 45

المطلب الثاني: تداعيات التهديدات الأمنية في دول الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري ..47

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي 54

المطلب الأول: آليات السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ...55

المطلب الثاني: تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي 59

الخاتمة 62

الملاحق

قائمة المراجع 67

الفهرس 79